الثورة السورية
قصة البداية

إعداد القسم السياسة والعلاقات العامة
أ. معن فهد

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

دراسة

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة © 2014

تاريخ النشر 22/ 7/ 2014م

جدول المحتويات

القسم الأول: الدوافع والمبررات 3
1. ممارسات السلطة 3
2. موت السياسة وألوهية الحاكم 5
3. الدافع الاجتماعي والاقتصادي 6
القسم الثاني: المشروع الثوري: مشروع قيمي وحضاري 8
1. المشروع الثوري (التغيير الجذري) 8
2. شعاراتٌ إنسانية وقيمٌ تتغير 9
أ. رسائل وقيم الحراك الثوري 9
ب. القيم الإنسانية في الثورة السورية 11
القسم الثالث: الثورة في مرحلتها السلمية 13
1. قراءة في الوقائع والمعطيات 13
أ. المسيرة من البذور المؤسسة إلى ما قبل التسلح 13
2. الخارطة السياسية الثورية 15
أ. التنسيقيات: 15
ب. أحزاب وهيئات معارضة 16
ت. المجلس الوطني السوري: 17
ث. باكورة القوى العسكرية المنشقة 18
القسم الرابع: استراتيجية النظام في قمع الحراك الثوري 19
1. الإطار الداخلي: وعنوانه الرئيس (القبضة الحديدية) 19
أ. لعبة الترويج (إخراج أمني إعلامي) 19
ب. استراتيجية بالعنف أكون 20
ت. استراتيجية المواكبة: التغطية السياسية 22
2. الإطار الخارجي، كسب الوقت 24
القسم الخامس: أرقام وإحصائيات: إثباتات فاضحة 27
أولاً: معدلات القتل 27
ثانيا: عدد الشهداء المدنيين والمعتقلين المدنيين لكل محافظات سورية 29
ثالثاً: عدد الشهداء المدنيين والقتلى العسكر في كل المحافظات والنسب المئوية 30
ملحق رقم 1 جدول يبين أسماء الجُمَع 32

مقدمة

تعتبر الثورة السورية حدثاً مفصلياً في تاريخ سورية الحديث ومنطقة المشرق العربي، وفصلاً مهماً في فصول التغيير وإعادة بناء الأوطان على مفاهيم إنسانية تشاركية فاعلة، خاصة بعد فشل الأنظمة الشمولية في إدارة التفاعلات الاجتماعية، ليصار بعدها إلى تثمير خصوصية المجتمع السوري في عملية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تتحدد أهمية الدراسة من أهمية الحدث الثوري السوري بذاته، فلم تواجه ثورة شعبية في العصر الحديث ما واجهته الثورة السورية من أعمال قتل ومجازر وتصفيات، ارتكبها النظام الحاكم بحق الثائرين وحاضنتهم الاجتماعية. إضافة إلى ما تتميز به الثورة السورية من خصوصية، والتي لا تتأتى من موقع سوريا الجيوسياسي أو في تركيبتها الاجتماعية والأثنية والدينية أو كونها حدثاً اجتماعياً واسع الدلالة فحسب، بل لتفرد الثورة السورية في الاقتران المشروع بين الحرية والتحرر كونها تواجه أعتى نظام قمعي في منطقة الشرق الأوسط. نظام أمطر شعبه قذائف حقدٍ ورصاص غادر. نظام فقد الشرعية الأخلاقية والاجتماعية قبل الشرعية السياسية، وغدا حكمه احتلالاً. فالثورة الشعبية هي فعل مقاوم للظلم والقهر والقمع، ومناهض للاستبداد في مختلف صوره، وللاحتلال بمختلف أشكاله وتجسيداته.

وستحاول هذه الدراسة عبر أقسامها الخمسة الإجابة على تساؤلات عدة، وذلك لبلورة رؤية واضحة لما تم خلال الفترة السلمية وتذكيراً بسياق الأحداث وما تضمنته من سياسات وتطورات ومتغيرات على صعيد الحراك الثوري وعلى صعيد النظام وأدواته، ولنؤسس لمدخلٍ مهم للدراسة الثانية التي تتناول الثورة السورية في مرحلتها المسلحة. وفيما يلي أهم التساؤلات:

1. ما هي الأسباب الدافعة للفعل الثوري؟
2. متى بدأت إرهاصات الثورة؟ وكيف كانت البداية؟
3. ما هو المشروع الثوري؟ وما آثاره على البنية المجتمعية السورية؟
4. ما هي الأساليب والأدوات الثورية؟ وكيف كانت الخارطة الثورية آنذاك؟
5. ما الاستراتيجية المتبعة من قبل النظام الحاكم لمجابهة الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي؟

القسم الأول: الدوافع والمبررات

يمكن شمل الأسباب الدافعة للفعل الثوري في سوريا ضمن ثلاثة أسباب متداخلة ومترابطة فيما بينها، والتي قادت إلى الحراك المجتمعي وانتشاره أفقياً على مستوى الجغرافية الوطنية وهي:

1. ممارسات السلطة

بعد أن استطاع الأسد الأب ومن بعده الابن المزاوجة حد الانصهار بين وظائف الدولة ووظائف السلطة، و اعتمد على بناء استراتيجية تضمن اختزال الدولة بكليتها في النظام من خلال عدة سياسات انطلاقاً من العمل على تبعية الجيش المطلقة له والهيمنة الأمنية الكاملة على الدولة، مروراً بنشر ثقافة الحزب الحاكم، وصولاً إلى إحكام السيطرة على السلطات الثلاث وانتهاء بتهميش المجتمع السوري وقواه المدنية.

وأصبحت إحدى أهم مهمات السلطة المستمرة البحث الدائم عن أسباب الاستمرار في الحكم، وإعاقة أي فعل تطويري أو إصلاحي من شأنه إعادة هيكلة منظومة العمل السلطوية وربط وظائفها بخدمة المواطن وتقدمه.

الأمر الذي يتطلب تكريس وتطوير ما يلي:

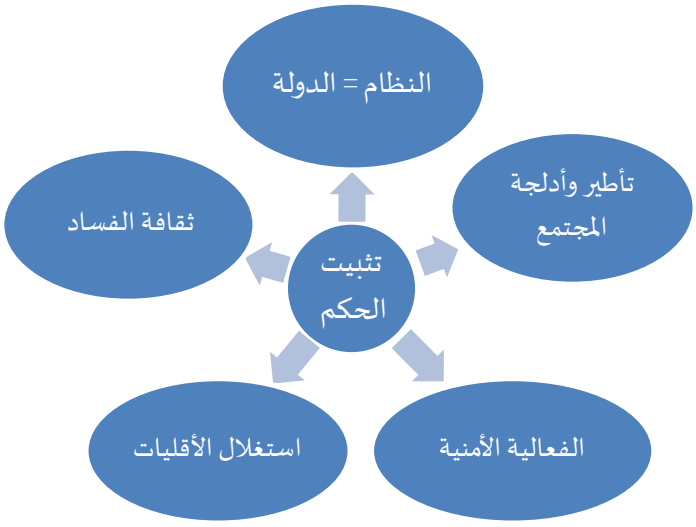

تهدف السلطة بمجمل قطاعاتها وأدواتها إلى جملة محددة من الأهداف:[1]

1. تثبيت الحكم العائلي وتفعيل الأدوات المحققة لهذا الهدف.
2. المراقبة والضبط الأمني للمجتمع كافة. حيث ساهمت المؤسسات الأمنية والعسكرية والطائفية بشكل رئيس في تسيير الشأن السياسي والحكومي. وتدخلت هذه المؤسسات في البنية السورية لدرجة أضحت مصدراً بالمعنى العرفي للقوانين الناظمة للمجتمع.
3. إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية البينية، والتحكم في تفاعلاتها وربطها بقادة ومثقفين بارزين في المجتمع السوري موالين للسلطة، بحيث تضمن السلطة لهؤلاء القادة والمثقفين استمرار المنافع والمكاسب الفردية. وبالتالي تضمن السلطة بأن أي مجتمع على الصعيد العشائري أو الريفي أو المدني يجب أن يكون ضمن سقف "الوطن". تتأتى هذه المهمة من الإدراك أن النظام عبر سياساته البراغماتية يجب أن يطبع علاقاته مع مختلف الفئات للتغلب على مشكلة فقدان الشرعية وللمحافظة على معادلة دقيقة تظهر توازناً في الحكم في كيان جمهوري شكلي، مع ضرورة عدم إتاحة الفرصة والمجال للحكم المدني من التطور التدريجي والنضج المؤسسي. وخلال فترة حكم النظام عمل على القضاء طبيعياً على دور الحامل الاجتماعي في الدولة، عبر سياسة الطرد (اعتقال، تهجير، تصفية، ملاحقة) أو سياسة الجذب عبر إعادة تشكيل الطبيعة الديمغرافية لسكان المناطق، بجذب مجموعات سكانية إلى مناطق أخرى.
4. تمكين حزب البعث الذي سيساهم فكره الشمولي في تحويل المجتمع السوري إلى مجتمع قابع تحت التخطيط السلطوي، ويصبح قادراً على استنباط آليات الاستغلال والتعايش معها وكأنها قانون ناظم في الأفعال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية. ورغم تراجع دور الحزب نسبياً في العقد الأخير إلا أنه احتفظ بوظائف جمة استمرت طيلة حكم الأسد الأب والابن، تمثل أهمها في:
    أ. استيعاب المجتمع سياسياً وتنظيمياً، وأدلجته بما يخدم استمرارية السلطة
    ب. استخدام الحزب كوسيلة للارتقاء في هيكل السلطة.
    ت. تحويله لأداة رقابة أمنية على المجتمع. وذلك لغايتين: تحديث المعلومات العامة عن المواطنين، ورصدِ كل أنواع الحراك السياسي وإن كان إصلاحياً.

شكلت هذه المهام بمجملها وتكاملها وتشابكها منظومة فكرية وسياسية واجتماعية محصنة تسوقها مؤسسات رديفة للحكومة ونخب إما خائفة أو طامحة، وتدافع عنها وتراقبها مؤسسات دفاعية أو أمنية. هذه المنظومة يصعب إصلاحها من الداخل بسبب فساد أقنيتها وأدواتها.

1- للمزيد راجع دراسة عبد القار نعناع بعنوان الدور الوظيفي للدولة والمجتمع (1)، موقع مستقبل الشرق للدراسات والبحوث الإلكتروني، رابط إلكتروني
http://falsharq.com/index.php/arabic-decoment/sham/241-syria-revolution1

إلا أن هذه المهام أوصلت إلى نتيجة مفادها استهلاك الطاقة المجتمعية واستحالة استمرارتكيفها مع مفرزات السلطة الإلغائية والتسلطية. فآمنت بحتمية الرفض وضرورة التغيير لنظام إقصائي أنهى كل شكل من أشكال الاجتماع أو الحراك السياسي لأي فعل سياسي تشاركي أو إصلاحي لدى السلطة.

2. موت السياسة وألوهية الحاكم

بعد مجيء حزب البعث إلى سدة الحكم، أخذ القرار الحاسم للسلطة والمتضمن إنهاء الفعل السياسي بكافة معانيه وظواهره، فاسحاً المجال للفعل الحكومي البيروقراطي والخدمي فقط، وتم العمل على تحويل هذا المجتمع من منتجٍ سياسيٍ إلى مستهلكٍ اقتصاديٍ يشكل زاده اليومي هدفاً سامياً ومتجدداً يجب الحصول عليه.

لقد أُغلق باب السياسة وأضحى حكراً على العائلة الحاكمة وأعوانها.

وفيما يلي أهم المؤشرات الدالة على إنهاء السياسة كحركةٍ وفكرٍ وتعبير:

- التفرد والإقصاء وموت الحياة السياسية والحزبية جراء حالة الطوارئ التي تم فرضها في عام 1963.
- غياب الآليات الديمقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في كل تفاصيل حياة المواطن السوري.
- (إلى ما بعيد الثورة) لا يوجد قانون أحزاب (ولو شكلي) ينظم الحراك الحزبي في سورية، حيث لم يكن هناك سوى نوع من التحالف الجامع وهو الجبهة الوطنية التقدمية (أي أذرع قومية ويسارية قدمت الولاء المطلق للبعث) بقيادة الحزب الحاكم نفسه، بالإضافة إلى غياب قانون للانتخابات التشريعية.
- محاصرة وتهميش الطبقة الوسطى بعد عام 1970، وإخضاع مفكريها ومبدعيها لرقابة الأجهزة الأمنية، كما عُمل على ربط تلك الطبقة بهياكل تنظيمية عدة تصب كلها في الجسد البعثي فتتفاعل وتتأثر ضمن الدائرة الحزبية الضيقة، أما ما هو خارج هذه الدائرة فقد كان عقيماً وغير فعال لعدم سهولة توفر الأدوات والآليات، إضافة إلى استهدافها مباشرة من المؤسسة الأمنية.
- اختزال السياسة بشخص الرئيس، حافظ الأسد (فكراً وممارسةً ومنهجاً)، والعمل على نشر (قيمه ومآثره) على كل فئات ومؤسسات المجتمع حتى وصل هذا التركيز إلى درجة التأليه، إضافة إلى حصر كل السلطات بيديه فهو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للجيش والأمين العام للقيادة القومية، والأمين العام للقيادة القطرية ورئيس السلطة التنفيذية والتشريعية، وهو من يعين أعضاء المحكمة الدستورية العليا (والتي من مهامها محاسبة الرئيس في حال الخيانة العظمى!!!)، إلخ...
- غياب التمثيل السياسي الحقيقي واستبداله بآخر صوري ونمطي مستنداً إلى توازنات وحسابات مصلحية سلطوية. وتحويل السلطة التمثيلية إلى مؤسسة حكومية يشكل فكر القائد الأساس الشرعي والتشريعي لها.
- تجديد النخب السياسية: فالمنصب السياسي أو الإداري هو لشخص عينه لمدة زمنية طويلة، وذلك على أساس الولاء المطلق.

- العلاقة المختلة بين السلطات الثلاث فهي غير منفصلة وغير مرتبطة ببعضها بل هي هياكل دولتية لا بدّ منها فقط، فمجلس الشعب لا يتعدى كونه هيئة تصديق على مشاريع قوانين تطرحها الحكومة وهو واجهة تضفي شكلاً قانونياً وتشريعياً للسياسات التنفيذية.

3. الدافع الاجتماعي والاقتصادي

تشكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مدخلاً توضيحياً لفهم العلاقة بين السلطة ومواطنيها، وتفيدنا الأرقام الإحصائية في هذا السياق عن مدى الرضا والاقتناع بسياسة السلطة وتوجهاتها من عدمه. وفيما يلي بعض المؤشرات الكارثية والتي جعلت من لحظة الثورة قريبة وتنتظر أي خلل ومهما كان بسيطاً مع التنويه إلى اتساع قائمة المؤشرات الإحصائية الدالة على فشل نظام الأسد في إدارة الدولة والمجتمع قبل الفعل الثوري، وحيث لا يتسع المجال لذكرها جميعاً، لذا سنورد بعضاً من تلك المؤشرات[2]:

1. **الفقر وعدالة التوزيع** (زيادة نسبة السكان الفقراء): فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة (34,3) بالمئة من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، وقدّره خبير اقتصادي بـ 37 بالمئة في حال احتسبت عتبة الفقر بثلاثة دولارات في اليوم، وبـ 52 بالمئة في حال استند الحساب إلى دولارين يومياً.
2. **البطالة**: وصل معدل البطالة إلى 16,5 بالمئة (3,7 مليون نسمة عام 2009)، وقدرت البطالة بصورة غير رسمية بـ 32 بالمئة (7 مليون نسمة عام 2009).
3. **القدرة الشرائية والاستهلاك**: انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي 28 بالمائة خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (16 مليون سوري) إلى 24 بالمئة من الدخل الوطني.
4. سجل **مؤشر الاستقرار السياسي** وانتفاء العنف والإرهاب عام 2009 قيمة سالبة (-0.68).
5. كما سجل **مؤشر فعالية الحكومية** لذات العام قيمة سالبة أيضاً، إذ بلغ (-0.61).
6. على **مستوى دخل الفرد**، انخفض مستوى دخل الفرد من 1250 دولار سنوياً عام 1980، إلى 1120 دولار سنوياً عام 2000، واستمر بالانخفاض في الأعوام التالية.
7. على مستوى **النمو الاقتصادي**: بلغ النمو الاقتصادي في سبعينيات القرن الماضي 10.5%، وانخفض في الفترة 1991-1996 إلى 7.33%، ثم عاود الانخفاض في الفترة 1997-2003 إلى 2.51%، وسجل عام 2000 قيمة صفرية وقد تكون سالبة.
8. سجلت نهاية العشرية الأولى من القرن الحالي، نسبة **تسرب من التعليم الأساسي** بلغت 2.8%.
9. وقدرت **الأموال السورية الهاربة** إلى خارج سورية عام 2009، بحدود 135 مليار دولار.

2- للمزيد راجع دراسة عبد القار نعناع بعنوان الدور الوظيفي للدولة والمجتمع (3)، موقع مستقبل الشرق للدراسات والبحوث الإلكتروني، رابط إلكتروني:
http://falsharq.com/index.php/arabic-decoment/sham/245-syria-revolution1-3

10. سجل النظام على **مؤشر الديمقراطية** الترتيب 153 عالمياً بقيمة لم تتجاوز 2.36، في حين كانت القيمة المتعلقة بالحريات المجتمعية 1.47. وحيث ارتفع الترتيب في عام 2010 إلى المرتبة 152، لكن مؤشر الديمقراطية انخفض إلى 2.31، مع ارتفاع طفيف في قيمة الحريات المجتمعية إلى 2.06. جميع تلك القيم وضعت سورية في ذيل قائمة الدول التسلطية. ليبدأ المؤشر في التراجع بشكل كبير عام 2011، إذ حلت سورية في المركز 157 بقيمة ديمقراطية لم تتجاوز 1.99، وحريات مجتمعية تكاد تتلاشى بقيمة 0.29.

بالإضافة إلى هذه الصورة القاتمة نذكر عاملين رئيسين كانا السبب في الايمان بحتمية التغيير وهما:

1. **الفساد** المقنن وغير المقنن والذي أُعتبر ناظماً رئيساً في التعاملات الرسمية، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بدّ من تجاوز الأنظمة بأي ثمن.
2. **الظلم وانعدام المساواة** وهما مؤشران يمكن تلمسهما بشكل مستمر وفي كل المجالات، فالوضع الاجتماعي القائم تمنح فيه جّلَ الامتيازات لمجموعات محددة. وغدا مبدأ إتاحة الفرص مبدأً تتصارع عليه فقط تلك المجموعات.

القسم الثاني: المشروع الثوري: مشروع قيمي وحضاري

شكل الإطار الإقليمي العربي والإطار البنيوي الداخلي أحد أهم عوامل تبلور مشروع تغيير النظام في سورية، فالحدث الربيعي في تونس ومصر كان مُستنداً ومُحفزاً للوعي الجمعي في سورية الذي رأى غداً وطنياً دون استبداد وإلغاء، ولأن الاعتلالات السياسية والاجتماعية طافية على سطح البنية السورية، فكان لا بد من البدء بالإعلان عن مسيرة التغيير لنظام الحكم وأدواته، وبين واقع عربي يتغير بفعل جماهيري ثوري وبين طموحات وأحلام كامنة في ضمير المجتمع السوري، وبعد وقوع فعلين متلاحقين أولهما فعل أمني سلبي في مدينة درعا والانتفاضات المتلاحقة للقرى والمناطق السورية والمساندة لأهالي درعا وتنديدهم بسطوة الأمن وسقوط عدد من الشهداء بسلاح الأمن المصرّ على إسكات صوت هذه الانتفاضة، بدأ المشروع الثوري بالتشكل والفعل الثوري بالتوضح خاصة مع ترسيخ القناعة بأن هذا النظام عبر استمراره بالنهج الاستخباراتي وسياسة المراوغة غير قابل للإصلاح.

لقد استطاعت الثورة الانتقال بالمجتمع السوري الذي تفنن النظام في أدلجته وطمس هوياته، إلى حالة حراك سياسي واجتماعي، متجاوزة كافة الأطر السلطوية القمعية، لتعبر عن هوية جديدة قيد التبلور في المجتمع السوري.

1. المشروع الثوري (التغيير الجذري)

بدأت ملامح هذا المشروع بالوضوح خلال الأشهر الأولى من الحراك الثوري الذي غطى المحافظات السورية. عبر لافتات المظاهرات، ومطالب القيادات الثورية في المنابر السياسية والإعلامية، وهو مشروع تغيير سياسي اجتماعي اقتصادي يضمن للمواطن السوري حق المشاركة وواجب المساهمة في عملية البناء والتطوير والإنتاج الوطني.

طالب الحراك الثوري بعدة مطالب يمكن سردها فيما يلي:

1. إنهاء حالة الطوارئ، وسيادة القانون على جميع المواطنين. وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين التي وضعت لأهداف سياسية.
2. التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة وشفافة وإنهاء حالة الحكم الأبدي، وإلغاء سياسة التنميط الحزبي.
3. عقد وطني اجتماعي جديد على مقاس الوطن وليس على مقاس الحاكم الفرد.
4. إلغاء المادة الثامنة من الدستور وإنهاء حقبة الحزب الواحد الحاكم، إطلاق حرية تشكيل الأحزاب بما لا يمس بحرية الآخرين.
5. إطلاق حرية تشكيل المجتمع المدني، والإفراج عن حق التظاهر والتجمع السلمي.
6. احترام الحريات الثقافية واللغوية لكافة المكونات المجتمعية، والإقرار بها كمكون رئيس في الهوية السورية.
7. التوزيع العادل للموارد وتبني نظام اقتصادي اجتماعي يلبي حاجات المواطن ويوفر بيئة استثمارية تسهم في عملية التنمية.

8. إعادة صياغة العلاقة البينية داخل السلطة، عبر فصل السلطات عن بعضها، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وفقاً لمعايير مهنية بعيدة عن الزبائنية.
9. اكتفاء الجهاز الأمني بوظيفة الحماية الداخلية للمواطن لا للنظام، مع اكتفاء الجيش بحماية الوطن على الحدود من أي تدخل خارجي. وعدم تدخلهما في الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية للشعب السوري.
10. حرية تشكيل وسائل الإعلام وفقاً لمنطوق السلم الأهلي، وبعيداً عن تدخل السلطة.
11. الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، وإسقاط التهم عن المنفيين خارج البلاد. والكشف عن مصير المجهولين.
12. إجراء مصالحة مجتمعية بينية، تعيد تأسيس مفهوم السلم المدني، وتؤسس لهوية جمعية متفق عليها بين كافة تشكيلات المجتمع السوري.
13. إيقاف عملية التجهيل والتخريب الممنهج للبنى الثقافية والاجتماعية.
14. إجراء محاكمات عادلة ونزيهة بحق من أجرم تجاه الشعب. وبحق رموز الفساد في البلاد.
15. رفض التبعية السياسية الخارجية واتباع سياسة المحاور على أسس وعوامل لا وطنية، وخاصة المحور الإيراني، الذي دفع المجتمع لحالة تعبئة عسكرية إيديولوجية لا تخدمه في الأصل.
16. التخلص من عصابات الدولة العميقة من مخابرات وجواسيس وقتلة، وإعادة هيكلة الجيش والأمن ومؤسسات الدولة.
17. إيقاف عملية التهجير القسري الممنهج للشعب السوري وخاصة ذلك الذي يستهدف فئات محددة.

2. شعاراتٌ إنسانية وقيمٌ تتغير

ثار شباب الثورة السورية ضد حالة الشقاء وانعدام الأمل التي وقعت فيها أجيال من السوريين لخمسين عاماً بنزولهم إلى الشوارع كل يوم. وعبّر شباب الثورة عن إدراكهم العميق بأن ظروف الحياة الشقية التي يعيشون فيها ليست قدراً، وأن سبب ذلك سوء إدارة معمم للشؤون العامة، وأن المعاناة على المستوى المحلي مرتبطة بعبث السياسات على المستوى الوطني، وأن التخبط في السياسات الوطنية سببه غياب المشاركة والشفافية والمحاسبة، وغياب القضاء المستقل. كما أدركوا أن فقدان إمكانيات مُساءلة الحكومة سببه انعدام تداول السلطة، وأن كل ذلك تم تكريسه في الدساتير السورية المتلاحقة في الخمسين سنة الماضية، التي جعلت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تتضافر لتجعل من الحكم أداة للإحاطة بالتذمر وإسكاته، وإنتاجاً للخوف، بدل أن تكون ضامناً للكرامة الإنسانية[3].

أ. رسائل وقيم الحراك الثوري

تفيدنا عبارات اللافتات والهتافات التي زينت الحراك السلمي في كشف المخزون الكامن والمتعطش للحاجة عن التعبير والإفصاح وإعلاء الصوت، وللوقوف على دلالات مطالبهم المشروعة ابتداءً من القيم الإنسانية المسلوبة وانتهاءً بالنظم السياسية والاجتماعية اللاغية لدور الإنسان في بنية ووظيفة هذه النظم.

3- نحيل القارئ لقراءة نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها د. صابر جيدوري، كلية التربية بجامعة دمشق، حول تأثير الثورة السورية في توجهات الشباب الجامعي نحو القيم السياسية، وذلك من خلال آراء عينة من طلبة الكليات المحدثة في محافظة درعا، الدراسة بعنوان: الثورة السورية والقيم السياسية: دراسة ميدانية، راجع الرابط الإلكتروني: http://civicegypt.org/?p=26898

شعارات الكرامة الإنسانية

لقد كشف حجم العنف والتنكيل هول وازدراء السلطات للكرامة الإنسانية. وبقدر ما تعاملت أجهزة النظام مع الناس على أنهم يستحقون السحق، بقدر ما زاد وعي السوريين بأن كرامتهم هي مبتدأ أي عقد اجتماعي، ولا حرية صحيحة بدون إنسان كريم. والكرامة ليست قيمة يؤسس لها دستور أو قانون. إنها ليست قيمة يسنها قانون وضعي، بل هي مبدأ أخلاقي أو مقدمة كبرى ما قبل دستورية، لذا غدا الوعي بالكرامة الإنسانية لدى المتظاهرين، جذري وحاسم ولا مساومة عليه. وكلما ازداد انتهاك النظام للكرامة الإنسانية، كلما تجذر تصميم شباب الثورة على تأصيلها في دستور سورية الجديدة.

الحرية

مع صدوح أول هتافٍ مطالبٍ بالحرية، تشكّل رابطٌ جمعيٌّ مؤيدٌ لها ومعبرٌ عن كمونٍ طال صمته، وكسر شبكة مفاهيم سلبية كان المواطن قد قيد نفسه بها، ولعل أهمها مفاهيم فرضها الرقيب الأمني الذاتي. لقد تلقفت مكونات الشعب السوري هذا الهتاف وقالوه بكل اللغات ورسموه وغنوه وأبدعوا في طرق التعبير عنه وتنوعت أساليبهم في نشره، على الجدران، والمجلات والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونات.

بعد أن كان ممنوعاً على السوريين إنشاء أي مطبوعة إلا بتراخيص تمنح بانتقائية وبشروط مستحيلة، أصبحت تكتب الآن المنشورات المعبرة عن الثورة، فتناقش الخيارات في مسار الثورة، وتفتح النقاشات حول القضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى، وتخرق المحظورات والخطوط الحمر العبثية والمتحركة التي شيّدها النظام على مدى عقود وحرّكها بتعسف.

لقد أكد الشباب أهم ما يجب التمسك به وهو جعل هذا المبدأ هو الأصل والمعيار في أي تنظيم قانوني لسورية الجديدة.

المواطنة

كان الوعي بالمصير المشترك لكافة المدن السورية حاضراً في الضمير الثوري، ولم يكد يخلو يوماً في حراك الشباب بدون أن تتخلله لحظات مفعمة بالرمزية، للتأكيد على وحدة الشعب السوري في تعدده الطائفي والمذهبي والأثني، وهتف الشباب مراراً "إيد واحدة... إيد واحدة..."، "سورية لينا ما هي لبيت الأسد"، معبرين عن مضامين سياسية تنم عن طموح شباب ثائر يتطلع للمساهمة والمشاركة في عملية البناء ورفع مستوى مجتمعه الحضاري، مؤكداً تغيبه المقصود عن المسؤوليات الاجتماعية التي يلزم عليه تأديتها. حيث أوصلته سياسة التهميش والإلغاء إلى درجة "المواطن المستهلك".

لا للطائفية:

منذ اندلاع الثورة الشعبية في سورية لم يرفع أي شعار ديني أو طائفي أو فئوي، رغم حضور الروح الدينية في المظاهرات، بل كلها كانت مطالب اجتماعية وسياسية وحقوقية، إلا أنه ومع سقوط الشهداء أصبحت بعض الشعارات تحوي مضامين دينية كقيم وليس كشعار ترويجي "للجنة راحين شهداء بالملايين". لقد أكدت شعارات الثورة بأنها من أجل كرامة الرجل والمرأة السوريين. من أجل كرامة الشعب المطحون منذ سنوات طوال، إنها ثورة من أجل الإنسان وللإنسان. حيث تدرك الجموع الثائرة بأن لا تفريق هنا عند النظام بين دين ودين، أو بين طائفة وطائفة، وإنما القسمة هي كالتالي: إما القبول بالنظام، وبكل فظائعه وتبرير كل سلوكياته الإجرامية، أو الوقوف مع الثوار وسيؤدي ذلك إلى التصفية الجسدية والمجازر الفظيعة.

ب. القيم الإنسانية في الثورة السورية

أحدثت شرارة الثورة السورية الأولى إطاراً جعل كل القيم والنظم الأخلاقية والتربوية للشعب السوري خاضعة لمعاييره، لهذا فقد انطلقت الثورة لتغيير واقع الحال، ولا بد لسوريا أن تشهد عملية صيرورة جديدة تترافق مع إحداث تغيير إيجابي في منظومة القيم السورية عامة والسياسية على وجه الخصوص.

ومما يستحق الإشارة إليه أن أول وأهم المضامين الإنسانية التي أكدتها الثورة هي كشف زيف القيم الإنسانية التي تاجر بها النظام. والتي كرسها نظام الطغيان بالتخويف والترهيب والترعيب، فقد أصبح المواطن يعرف أن:

1. الحرية تُنتزع ولا تُمنح.
2. العدالة لا بد وأن تتجسد وتتحقق للجميع.
3. الكرامة الإنسانية حق من حقوق الإنسان.
4. ثقة الإنسان السوري بقيادته السياسية أصبحت عاجزة ومفككة، فهي لا تملك أية أطر يعبر من خلالها عن تطلعاته وطموحاته، ولا توجد لديها أية استراتيجية لترتيب علاقته بالدولة، أو حتى تحقيق الحدود الدنيا من مطالبه.

تشير الشعارات السياسية التي رفعت في مظاهرات الثورة السورية إلى رمزية خاصة، وإلى تحولها وتجسدها في ثنايا خطاب وطني يتوجه إلى عموم السوريين، حتى باتت مكوناً أساسياً للتواصل بين المحتجين والجمهور العام، وإطاراً للمفاهيم الثقافية والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي شكّل ظاهرة لمأسسة مفاهيم الثورة، ومخاطبة جموع الداخل والخارج، والأهم هو أنها راحت تنهل من معين حياة الناس وذاكرتهم، وتعكس طموحاتهم ومطالبهم وآمالهم وتطلعاتهم.

إن شرارة الثورة السورية لم تأت مُفجّرة لغضب متراكم من النظام الحاكم وسيلٍ من الإبداعات يختزنها المجتمع السوري في رصيده الثقافي والفكري فحسب، بل أسفرت أيضاً عن جيلٍ من الشباب لديه الرغبة في المساهمة في بناء المجتمع والانخراط بالعمل التطوعي والجماعي، تهدف الثورة إلى بناء سوريا المعاصرة , وإلى بناء الإنسان السوري الذي غيب عن باقي مكوناته عنوة كتأثير وتأثر بالدولة والمجتمع, لقد قامت هذه الثورة لتطيح بالشعارات النظرية الجوفاء, وتقلب المفاهيم الاجتماعية المستكينة التي زرعها النظام في الإنسان لترسي مكانها قيماً ثوريةً أكثر إنسانيةً, وعدلاً وتسامحاً, وشفافيةً لتكون سوريا للجميع في ظل نظام ديمقراطي تعددي

لقد أحدثت الثورة السورية عدة متغيرات في منظومة القيم السياسية السائدة. فبالنسبة للرموز الوطنية فإن ما قام به النظام من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية شكل اتجاهات سلبية لدى الشباب نحو عدد منها. فالنشيد الوطني الممجد للحريات والمعزز للكرامة الإنسانية والرابط بين الإنسان ورموزه التاريخية المشرفة تحول مع نظام استباح طول البلاد وعرضها إلى شعارٍ يستخدمه النظام في التسويق والابتزاز باسم الوطن، فكان لا بد من إعادة صياغة مفهوم جديد لهذا النشيد ينسجم مع معايير الثورة، وليس مع المعايير التي يفرضها النظام الديكتاتوري الحاكم.

وما ينطبق على النشيد الوطني ينطبق كذلك على **عَلَم الدولة** الذي كان ساريةً في مقدمة عربات ومدرعات المؤسسة العسكرية، فغدا هذا العلم رمزاً للقهر والعنف، أما **قيمة ورمزية الجيش الوطني**، فقد أصيب الشعب السوري بالدهشة لما رأى الترسانة العسكرية تشارك في قمع الحراك الثوري، تلك الترسانة التي اشتراها النظام من دم الشعب السوري، وعلى حساب رغيف عيشه، والتي يُفترض أن يُسخرها للمقاومة التي كان يدعيها على امتداد العقود الأربعة الماضية ولم تكن كذلك، بل بالعكس فقد سخرها لقمع شعبه الذي خرج يُطالب بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، وأصبحنا نُشاهد الدبابات ومدافع الهاون تقصف في درعا وحمص وحماة وإدلب، بدلاً من أن تقصف المستعمرات الصهيونية.

أما **بالنسبة للحزب الحاكم**، فقد أزالت الثورة عن وجهه القناع الأخير، وبينت بشكل جلي زيف ما كان يدعيه من نضال سياسي واجتماعي واقتصادي، وأنه نصير الفلاحين والكادحين وصغار الكسبة، وأثبتت الثورة أن الحزب وعلى أقل تقدير بخصوص هدف الثورة هو حزب شعاراتي بامتياز، فعند أول اختبار استلبوا الحرية بجناحيها التفكيري والتعبيري.

القسم الثالث: الثورة في مرحلتها السلمية

يمكن تلمس الأفعال الثورية في طورها السلمي بثلاثة عناصر مترافقة:1. الصمود 2. الانتشار3. البحث عن آليات بديلة. وقد استدل على تلك العناصر من خلال ربط التكتيكات الثورية وتطورها مع سياق الأحداث والوقائع.

1. قراءة في الوقائع والمعطيات

تحلى الشباب الثائر بعزيمة الصبر منذ اللحظة الأولى والتي شهدت عنفاً مفرطاً وجّه نحو مجتمع ما زالت الروابط العشائرية فيه حيّة (درعا) حيث حصلت عملية عسكرية مكثفة وموسعة في درعا بقصد القضاء على حركة الاحتجاج في مهدها وإرسال رسالة إلى السوريين كافة من الذين لم يشهدوا مجازر النظام في ثمانينات القرن الماضي توضح طريقته في التعامل مع أي شخص يحاول تحريك الركود الذي يعيشه البلد. خلفت هذه العملية أضراراً بشرية ومجتمعية كبيرة، فهبت عدة مناطق في ريف دمشق وحمص بانياس وحماه ثائرةً ضد هذا النظام ومناصرة لحقوق أبناء وطنهم في محافظة درعا.

أ. المسيرة من البذور المؤسسة إلى ما قبل التسلح

تعود إرهاصات الحراك الثوري إلى 2014/2/5 إثر دعوة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لـ«يوم غضب سوري»، ترافق ذلك مع تصريح للرئيس في 2/1 بأنه لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا، لأنه لا يَسودها أي سخط على النظام الحاكم حسب قوله. بالرغم من ذلك، بدأ بعض الناشطون بمُحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضامنية مع الثورة المصرية 2011/1/25 بدأت في يوم 29 /1، واستمرت حتى 2 /2 بشكل يومي في دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين وأنهى حراكهم. و17 /2/2011 أُغلق سوق الحريقة بدمشق وتجمهر التجار والسكان في المناطق المحيطة بعد إهانة رجل الأمن لابن أحد التجار، ردد خلالها المتظاهرون لأول مرة «**الشعب السوري ما بينذل**»، كما حضر وزير الداخلية في محاولة تفاهم مع المحتشدين، وفي 22 فبراير اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية تضامنًا مع الثورة الليبية، أطلق فيها للمرة الأولى شعار «**خاين يلي بيقتل شعبه**»، فضها الأمن السوري بالقوة أيضًا. ومثل هذه الأعمال الاحتجاجية البسيطة هي في حساب النظام الدكتاتوري محرمات قاطعة. وتزامن ذلك مع حالة احتقان في مدينة درعا جنوب سوريا، بعد اعتقال عدد من الأطفال المتأثرين بالربيع العربي، بكتابة شعارات مناهضة للنظام على جدران المدرسة.

وفي 15 /3/ 2011 خرجت عدة مظاهرة ضمت العشرات من الجامع الأموي، ففضت بالقوة. وتكرر الأمر ذاته في اليوم التالي، مقابل مبنى وزارة الداخلية في ساحة المرجة. في يوم الجمعة 18 مارس، خرجت مظاهرات صغيرة في مدن دمشق ودرعا وحمص وبانياس، واجهها الأمن في درعا بإطلاق النار، وبالتفريق والاعتقال في المناطق الأخرى. وطوال الأسبوع التالي، كانت درعا وقراها مسرحًا لمظاهرات حاشدة واشتباكات مع الأمن، أوقعت خلال الأسبوع 100-150 شهيداً.

وفي كل يوم يزداد النظام شراسة ودموية بوجه المتظاهرين يرافقه ازدياد في الحرص والوعي الثوري على ضرورة الاستمرار وبأدوات سلمية، وفي هذا السياق نورد في آخر الدراسة ملحقاً فيه جدولٌ يبين أسماء الجمع خلال الستة أشهر الأولى وأهم ما حدث في أيام هذه الجمع.

مع الامتداد الأفقي للحراك الثوري، كرّست المطالب والشعارات الوطنية الجامعة مبدأ التعاضد بين فئات وشرائح اجتماعية وسطى وفقيرة واسعة، أجمعت بواسطة الدم والتضحيات على لحمة خيوط النسيج الوطني الحديث، وعلى وحدة السوريين بمختلف مدنهم وبلداتهم وقراهم، وبمختلف مكوناتهم وأطيافهم الدينية والمذهبية والأثنية، جسدتها شعارات عديدة، بل إن الشعار ذاته "بالروح بالدم نفديك يا درعا" أعلن امتداد التعاضد والتكاتف إلى مختلف المناطق، حيث تناوبت وتتالت أسماء المدن والبلدات فيه، من جنوب سوريا إلى شمالها، ومن غربها إلى شرقها .

ومع تزايد سقوط الشهداء وسيلان الدم في الشوارع والساحات تغايرت لغة الشعارات ومضامينها، وراحت تطالب بإسقاط النظام ورحيل رموزه، وإظهار التضامن والتكاتف مع مختلف المدن والبلدات التي تعرضت للقمع الشديد.

<u>رافق صمود المتظاهرين والانتشار المتزايد للمظاهرات مجموعة من السياسات والتكتيكات التي شكلت حافزاً دافعاً على الاستمرار وهي:</u>

- سياسة الإعلام البديل (شبكة شام، التنسيقيات، مواقع إلكترونية كالثورة السورية والجرائد البديلة (كالدليل....)
- انتشار مراكز إحصاء وتوثيق للانتهاكات (كالمركز السوري لإحصاء الاحتجاجات، ومركز توثيق الانتهاكات)
- الاعتصامات (كاعتصام الكرامة) **والمظاهرات الطيارة واللافتات** التي تحمل قيماً إنسانية ووطنية
- سياسة كسر حاجز الخوف والعمل على استنهاض الثائر الكامن داخل الفئة الصامتة الخائفة
- التأكيد على رفض الاتهامات التي أطلقها النظام ضد المتظاهرين كالسلفية والهمجية والعصبوية بأساليب تؤكد على القيم الحضارية للثورة ولعل خير مثال على ذلك ما قام به الناشط غياث مطر من توزيع ورود على حواجز النظام بهدف كسب الرأي العام والمؤيدين.
- الأساليب الإبداعية: دأب الناشطون على إيصال أصوات المتظاهرين بطرق رمزية تعكس رغبتهم المستمرة بالتمسك بالوسائل السلمية بالإضافة إلى حرصهم على نوع الأداة واحتوائه أفكاراً إبداعية، نذكر من هذه التكتيكات:

1. البالونات الطائرة والتي تحمل لافتات مؤيدة للثورة.
2. كتابة الشعارات على الجدران أو ما عرف بظاهرة الرجل البخاخ.
3. المظاهرات التجميعية.
4. المسائيات والنسائيات.

- العصيان المدني كإضراب الكرامة وهو شكل متقدم من دعوات الإضراب وانطلاق تطوّر جديد داخل الثورة السوريّة تضافرت لأجله جميع الجهود من التنسيقيات والحركات الشبابية والهيئات ومجالس المعارضة والقيادات السياسية على اختلاف أطيافها، حيث بدأ الإضراب في يوم الأحد 2011/12/11، "، وشمل ست مراحل وصولاً لمرحلة العصيان المدني الشامل حتى تحقيق المطالب المرفوعة.

يمكن التعبيرعن المرحلة السلمية بالمخطط التالي:

لكي نصل	الانتشار الأفقي	الوسائل
• الصمود والاستمرار والانتشار • رمزية الاحتجاج • الاعتصام بساحات رئيسية • التكاتف • تعرية النظام	• المساندة الإعلامية • الجمع الجامعة • القيم • الاستنهاض	• الصحف والمجلات • ومراكز الإحصاء وتوثيق الانتهاكات • التنسيقيات • الهيئات الإعلامية والإغاثية

2. الخارطة السياسية الثورية

أفرزت الثورة الشعبية في سوريا خريطة جديدة للواقع السوري من حيث شبكة التحالفات بين أركان المعارضة في الداخل والخارج، وأنتج الواقع الثوري أشكالاً جديدة للتعبير عن مطالب الثوار، وتنظيم العمل الجماهيري في مواجهة السلطة. تمثل ذلك في تشكيل شبكات ولجان تنسيق في مختلف أحياء المدن والقرى السورية.

أ. التنسيقيات:

نتيجة لضعف الأحزاب السياسية قبل الثورة، ولانتفاء فعاليتها، ولعدم وجود خبرة تراكمية لحركات الاحتجاج لدى قوى الثورة، خاصة الشباب منهم، وفي محاولة منهم لتلافي نقص الخبرة الاحتجاجية، بدأت القوى الثورية بتشكيل " لجان تنسيق"، أخذت طابعاً سياسياً استراتيجياً بتوسيع مهام التنسيقيات على مستوى الأحياء بكتابة اللافتات وتنظيم المسيرات، وتصويرها ورفعها على الإنترنت. وبشكل عام، شكلت التنسيقيات من شباب لا ينتمون لتنظيمات سياسية، وليس لديهم انتماءات أيديولوجية، ثم اتسعت التنسيقيات لتشمل نشطاء سياسيين وحقوقيين.

ومع اتساع القمع من جانب السلطة تجاه الثوار، وسقوط المزيد من الشهداء والجرحى والمعتقلين، ازدادت عضوية اللجان التنسيقية المحلية. ومع ظهور الحاجة إلى قيادة مركزية تعمل على تنظيم صفوف الثوار في كافة مناطق الاحتجاجات، والتي شملت كل محافظات سوريا بلا استثناء من البوكمال شرقاً إلى اللاذقية غرباً، ومن القامشلي شمالاً إلى درعا جنوباً، بدأت

القوى الشعبية الثورية بتأسيس مجلس عام يجمع اللجان التنسيقية على مستوى مركزي بهدف توحيد المطالب وآليات العمل، والتحرك الجماهيري، وتنظيم صفوف الثوار، واختيار أسماء الجمع.

ومع انتشار التنسيقيات وتوسع مهامها ظهر بين ظهرانيها الحراك الثوري المدني والمتمثل بشباب الحراك الثوري والإغاثي من المدنيين الذين يمارسون نشاطهم من خلال التنسيقيات، وأبرز تشكيلاتهم لجان التنسيق المحلية واتحاد التنسيقيات، والهيئة العامة للثورة السورية. وانبثق عن الأخيرة هيئة حماية المدنيين ويشمل نشاطها المجال الإغاثي الإنساني والدعم اللوجستي.

ب. أحزاب وهيئات معارضة

إن الحديث عن دور للمعارضة الداخلية قبل الثورة السورية، سواء المتمثلة في أشكال حزبية أو تجمعات وشخصيات معارضة، ضعيف للغاية، ليس لقلة عدد المعارضين، ولكن لضعف فاعلية المعارضة، نتيجة للأسلوب القمعي من قبل النظام الحاكم. فمنذ وصول حزب البعث للسلطة في 8 /3/ 1963، قام بتصفية المعارضة حتى القريبة منه، سواء الناصريون أو القوميون العرب أو الإسلاميون الإخوان.

ولكن كانت هناك بعض أشكال الرفض للنظام الحاكم من قبل أطراف المعارضة، التي تجسدت فيما يسمى إعلان دمشق الذي وقع في 16 /10/ 2005، ويعد أول تحرك سياسي في مواجهة النظام البعثي الحاكم. وضم كافة الأطياف السياسية والأيديولوجية من حزب المستقبل السوري، والإخوان المسلمين، والأحزاب الكردية إلى حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري وحزب العمل الشيوعي، ومجموعة من المثقفين، ونشطاء المجتمع المدني، ورجال الأعمال مثل رياض سيف الذي وقّع إعلان دمشق من السجن.

ولكن كواقع الحركات الاحتجاجية التي ظهرت خلال السنوات العشر الماضية في الوطن العربي، كانت تعتمد على النخبة السياسية، وتفتقر لقنوات الامتداد الشعبي، فيؤدي ذلك في النهاية لضعف الحركة، وكثرة الانشقاقات بداخلها.

<u>هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي</u>

نشأت في 30 /6/ 2011 تجمع الأحزاب غير الرسمية (غير القانونية) التي تضم حزب الاتحاد الاشتراكي الناصري، والتجمع الوطني الديمقراطي، وتجمع اليسار الماركسي – تيم، وحزب الاتحاد الديمقراطيPYD ، وحزب يكيتي، والحزب اليساري الكردي، وحزب يسار البارتي، ومثقفين مستقلين، وليبراليين وممثلي مدرسة الشيخ جودت سعيد الإسلامية التي تتبنى اللاعنف، وجماعات دينية أخرى.

اتسم خطاب الهيئة السياسي والإعلامي بالثورية المرنة والاقتراب إلى حد كبير من الرؤية الثورية للمتظاهرين، ومع تطور الأحداث لوحظ تراجع النبرة الثورية في الخطابات لأسباب فكرية وأيديولوجية عائدة لطبيعة اليسار بشكل عام، أصبحت الهيئة تعاني أزمة تتمثل في التراجع في تمثيل الحراك الثوري. ويرجع ذلك لثلاثة أسباب، الأول: حضور بعض أعضاء هيئة التنسيق في الاجتماعات التي دعت إليها السلطة خلال تموز وآب2011، الثاني: غلبة الطابع القومي واليساري على التجمع،

وضعف التمثيل الإسلامي والليبرالي داخله، ثالثاً: ضم بعض الشخصيات التي عليها علامات استفهام تحت مسمى أنها كانت قريبة من النظام.

- في سياق المشهد السياسي المتداخل، بدأت بعض القوى السياسية والحزبية من الأحزاب الصغيرة بإنشاء حركات وتشكيلات مدنية وسياسية معارضة، مثل:
  - "تيار بناء الدولة السورية"،
  - "حركة معاً"،
  - "تجمع نبض للشباب المدني"
  - "ائتلاف اليسار السوري"،
  - "رابطة العلمانيين السوريين"،

إن هذه التجمعات والحركات والهيئات والتي تضم في المجمل نخبة من المثقفين والسياسيين، اتسمت بعدم الفاعلية ومحدودية التأثير في المشهد السياسي العام.

ت. المجلس الوطني السوري:

منذ انطلاق الثورة السورية عملت المعارضة على توحيد جهودها لتشكيل واجهة سياسية تجمع الآراء المعارضة الفردية وتدمجها ضمن إطار جامع، من أجل دعم حقوق الشعب السوري وثورته والوصول بها إلى غايتها. وعلى مدى أكثر من خمسة أشهر تبلورت الرؤية بخصوص إيجاد المظلة السياسية التي تجمع الشخصيات الوطنية والقوى المساهمة في الثورة، وتطور الدور المطلوب منها مع تطور مسار الأحداث، وصولاً إلى إسقاط النظام، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي. فأتت فكرة المجلس الوطني السوري كإكمال لتجربة الحراك السوري في تجميع قوى المعارضة، إذ تأكدت الحاجة إلى تشكيل مجلس يضم الكفاءات الوطنية والشخصيات الفاعلة، ويعمل بمثابة مظلة سياسية للثورة السورية في المحافل الدولية دعماً لقضية الشعب السوري العادلة في التحرر من الاستبداد وبناء دولته المدنية الديمقراطية.

طرح المجلس الوطني السوري عدة أهداف تتمثل في تأمين الدعم السياسي للثورة السورية، وحدة الصف الوطني في مرحلة التغيير، ضمان عدم حدوث فراغ سياسي، بلورة خارطة الطريق للتغيير الديمقراطي في سورية، إيصال صوت الثورة السورية ومطالبها إلى المجتمع الدولي.

وظهرت في تلك المرحلة ملامح التعثر وصعوبة الطريق. وتعود أسباب هذا التعثر لأسباب موضوعية ولأسباب ذاتية تتعلق بنوعية القيادة والتمحور الأيديولوجي كانخفاض مستوى الثقة بين أجنحته وبدء الاستقطابات الداخلية بين الإسلاميين والمحافظين واليساريين والليبراليين والقوميين، بالإضافة لأسباب تنظيمية واشكالات في العلاقات العامة.

ولعل أهم ملمح اتسم به هذا الجسم الوليد، ورغم محاولته المستمرة، هو ضعف فاعلية التواصل مع الحراك الثوري ومطالبة المجلس بما لا يمكن لمعارضة القيام به.

ث. باكورة القوى العسكرية المنشقة

أعلن المقدَّم في الجيش السوري حسين هرموش انشقاقه عن الجيش في 10 /6/ 2011 خلال الحملة على مدينة جسر الشغور معَ عددٍ من رفاقه، مبرراً ذلك بسبب "قتل المدنيين العزل من قبل أجهزة النظام". وبعد انشقاقه بقليل أعلنَ تأسيس حركة لواء الضباط الأحرار، ووجَّه نداءً إلى كافة عسكريّي الجيش للانشقاق والالتحاق بهذه الحركة. ليشكل هذا التاريخ فيما بعد محطة مفصلية في السياق الثوري. عبرت حركة الضباط الأحرار السوريين عن نفسها بأنها حركة تغيير سلمي أخذت شكلاً عسكرياً ثورياً.

<u>يسجل لهذه الحركة:</u>

- أنها احتجاجٌ صريح على تحول الجيش عن واجبه ومهمته الأساسية. وهو أول انقسامٍ في المؤسسة العسكرية الذي يعد المحفز الأساس لمعظم الضباط المنشقين في تلك الفترة.
- رفضها المشاركة بالجرائم التي يقوم بها النظام السوري ضد المدنيين يؤكد زيف ادعاءات النظام آنذاك.
- إن لواء الضباط الأحرار بوصفه لصالح الوطن والشعب والمسمى الأشمل والذي تعهد بقبول كل أطياف المجتمع بالانضمام إليه من مثقفين وسياسيين وتمكين الأخوة من بعض الأقليات التي حرمت من الدخول والترفع في الجيش (الطائفي) كالكرد وغيرهم الانتساب إلى الحركة، على حد تعبير بيان التأسيس. **يعتبر النواة الحقيقية لأي مشروع بناء جيش وطني في المستقبل.**

القسم الرابع: استراتيجية النظام في قمع الحراك الثوري

هي استراتيجية معدة منذ استلام هذا النظام مقاليد السلطة، وما لأفرع الأمن المنشرة بكل البلاد وقطع الجيش الكثيرة المتمركزة حوالي الأرياف السورية إلا تفسير واحد هو الاستعداد المباشر للضغط على الشعب وسحقه إن أبدى أي رغبة في حراك جمعي، ولأن النظام يدرك أن أي إصلاح أو ترميم في بنيته ستودي به إلى الاقتلاع، سيلجأ دائماً للعنف لإخماد الأصوات المطالبة بالتغيير، هذا اللجوء يجب أن يرافقه وعلى خط متواز اختلاق عدو يبرر شراسة الرد والبحث عن أصوات تلتقي مع النظام في الفضاء الأيديولوجي ويحسب على المعارضة وذلك لإصباغ الشرعية على خطط النظام.

منذ اليوم الأول للثورة واجه النظام جموع المحتجين السلميين بالعنف، وبإطلاق الرصاص والاعتقال والتصفية والتعذيب، واتبع سياسة أمنية منهجية، استمر فيها بشكل متصاعد، بعد أن صادر المجال العام، وأغلق أبواب السياسة، مطلقاً العنان لأجهزته الأمنية ومجموعات الشبيحة لسلوك أبشع الطرق وأقساها في القمع الشامل بغية إسكات أصوات المحتجين، وتصفية الناشطين الميدانيين، ثم تطور الأمر إلى إقحام الجيش، وزجه في معركة الدفاع عن النظام، فراحت آلياته العسكرية وطائراته الحربية تقصف الأحياء والبلدات المأهولة، الأمر الذي أفضى إلى ارتكاب المجازر المتنقلة، وتدمير وتهجير وترويع الناس الآمنين .

واتبع النظام السوري أسلوب تدمير المناطق الثائرة، وقصفها بالطائرات والدبابات والراجمات والرشاشات وسواها.
ثمة عدة استراتيجيات اتبعها النظام الأسدي للقضاء على الثورة السورية، ويمكن تصنيفها ضمن إطارين يحققان غايات التيارين الأساسيين في النظام والمتشكلين بخصوص الأزمة (تيار المجابهة وتيار الاحتواء).

1. الإطار الداخلي: وعنوانه الرئيس (القبضة الحديدية)

استخدم النظام السوري لضبط المشهد السوري وإعادة التحكم بالعلاقات المتفاعلة فيه قدر المستطاع ثلاث استراتيجيات مستمرة تعتمد على خطط ممنهجة لتحقيق غايات عسكرية وسياسية آنية ومستقبلية. وهي التضليل الإعلامي، والعنف، والمواكبة:

أ. لعبة الترويج (اخراج أمني إعلامي)

يدرك النظام أنه لابد من تبني استراتيجية لها غايات سياسية وأيديولوجية وثم عسكرية ألا وهي (صنع العدو) (نظرية غوبلز) مثل القيام بعمليات تمثيلية على أساس أنهم من جهة النصرة أو من الجيش الحر وأنهم طائفيون وهمجيون وإرهابيون فقد عمل النظام الأسدي على فبركة مشاهد «فيديو» مروعة لإعدامات ميدانية اتهم بها الجيش الحر، وبعض المقاتلين المنضوين تحت أعلام أخرى وإن كانوا قلة، بحسب بعض المراقبين المطلعين على يوميات الحدث السوري ، وكانت غاية النظام من ذلك هو تخويف دول العالم من أن مستقبل سوريا –فيما لو سقط الأسد – سيكون بأيدي غير أمينة

ولن تحقق مصالح العالم الحر، مدركاً بأن هذا الخطاب يحقق له انسجاماً مصلحياً مع الكثير من الدول الإقليمية والدولية بالمعنى الاستراتيجي، وقد دعمت هذه الاستراتيجية بعدة سياسات نذكر أهمها:

- تخويف الأقليات من المد الإسلامي لبعض التيارات الراديكالية
- الادعاء بالطابع الوحدوي والممانع للنظام الأسدي والاستعانة بعدد من الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل والأردن ولبنان لإعلان دعمهم للنظام الأسدي، والإعلان بأنها حرب ضد قيم المقاومة والممانعة والفكر القومي العروبي.
- استراتيجية تضليل إعلامي: يقتنع النظام أن التأثير على سلوك المتابع للأحداث يمكن أن يتم عبر تبني مآخذ فنية أو تفصيلية من المشهد العام أو ابتداع قصص يخرجها مخرجون فنيون في قاعات أمنية تؤكد النظرة الرسمية للأحداث، كما يقوم فريق مختص في قنوات تلفزيونية رسمية وموالية للنظام بتبني هذه الاستراتيجية ودعمها بفبركات إعلامية تهدف إلى تشتيت ذهن المتابع عن الحدث الرئيس وإشغاله بقضايا وتفاصيل مكملة للصورة، مستغلين بذلك فطرية وعدم حرفية الفريق المقابل. كما لجأت هذه الفعاليات لاستراتيجية تجييش عدد كبير من شبيحة النت لاختراق مواقع المعارضة ورموزها وتدمير حسابات المؤثرين في شبكات التواصل الاجتماعي، والاستعانة بالخبراء في هذا المجال.
- كما دأب النظام في سياسة التشكيك ببعض رموز المعارضة أو الثورة السورية من خلال اختلاق أكاذيب معينة، وأن تلك الشخصيات كانت على علاقة ببعض رموز النظام، أو كانت تنتمي للبعث السوري، وهكذا عمل النظام من خلال شبيحة النت والفضائيات على تشويه سمعة الكثير من رموز المعارضة الثورية، وكان القصد من ذلك تخوينهم وإبعاد الناس عنهم، وعلى سبيل المثال لا الحصر(شوهت حملات النظام صورة برهان غليون رئيس المجلس الوطني آنذاك على أساس أنه ملحد وعميل للغرب، وشوهت صورة عائلة الأتاسي، وصورة الرموز الفنية التي انشقت عن النظام وغيرها من رموز المجتمع السوري).

ب. استراتيجية بالعنف أكون

يدرك النظام أن أي خلل في الحسابات العسكرية والأمنية من شأنه نقل الملف من مرحلة الضبط والتحكم إلى مرحلة الانفلات ومن ثم الخسارة، فالمكسب العسكري أساس في ضبط العملية السياسية، لذا ومنذ الساعات الأولى تكشف النقاب عن خطط الأسد والتي تبين إعدادها المسبق وذلك من خلال سرعة الفعل وسرعة التجهيزات اللازمة للدعاية السياسية الرسمية، هذا الإعداد تم منذ لحظة هروب الرئيس التونسي زين الدين العابدين، ويمكن اعتبار ملاحقة المحكومين جنائياً عبر حملة منظمة وسريعة وجلب أكثر من ستين ألف مطلوب للعدالة واخضاعهم لمعسكرات تدريبية وثم الإفراج عنهم بالعفو الرئاسي الأول (خلال الثورة)، مؤشراً على نية النظام التجهيز لعمل بالغ التعقيد توكل إليهم فيه مهمة القمع وهذا ما عرف بعد الثورة بمجمعات الشبيحة بالإضافة إلى مؤشرات عدة نذكر منها:

- تغييرات أمنية واستنفار أمني منذ الأول من شهر شباط
- استشهاد عدد من المتظاهرين ومنذ اليوم الأول عن طريق قوات خاصة قامت بعملية إنزال جوي.

- الزيارات الإيرانية المكثفة للقطر.
- خطاب بشار الأسد الأول في مجلس الشعب بعد أحداث درعا الذي لم يكن ليناً وكان مليئاً بلغة التخوين والعمالة وبحجم أكبر من التأثير الحقيقي للمظاهرات الاحتجاجية آنذاك.
- قرار القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بتاريخ 2011/4/27 القاضي بوقف التسريح في الجيش إلى إشعار آخر.

تعتبر هذه الاستراتيجية هي الاستراتيجية العامة للنظام وتنطلق من القاعدة التالية:
فرض القوة والسيطرة على مناطق الحراك الثوري (متظاهرين وحاضن شعبي) بأي وسيلة، عبر أداتين رئيسيتين كبداية وهما المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية.

ويتفرع عنها عدة سياسات ممنهجة تراعي تحقيق الغاية دون الانتباه إلى الخسائر على صعيد الإنسان أو على صعيد التراث أو حتى على صعيد المؤسسات، وتعمل مؤسسات أخرى على دعم هذه السياسات بالإعلام أو بالسياسة أو بالاقتصاد.

1) الاستراتيجية الأمنية والعسكرية:

أُسديَ إلى المؤسستين العسكرية والأمنية مهمة إنهاء الحركات الاحتجاجية بأي وسيلة وبالبداية تم الاعتماد على فئات معينة داخل هاتين المؤسستين ثم انتقل مع توسع الحراك الثوري لتصبح كل قطعة عسكرية مسؤولة عن المنطقة القريبة منها مع الحفاظ على المناطق والعقد الاستراتيجية لتكون من نصيب تلك الفئات المعينة، والرسم التالي يبين أعلاه:

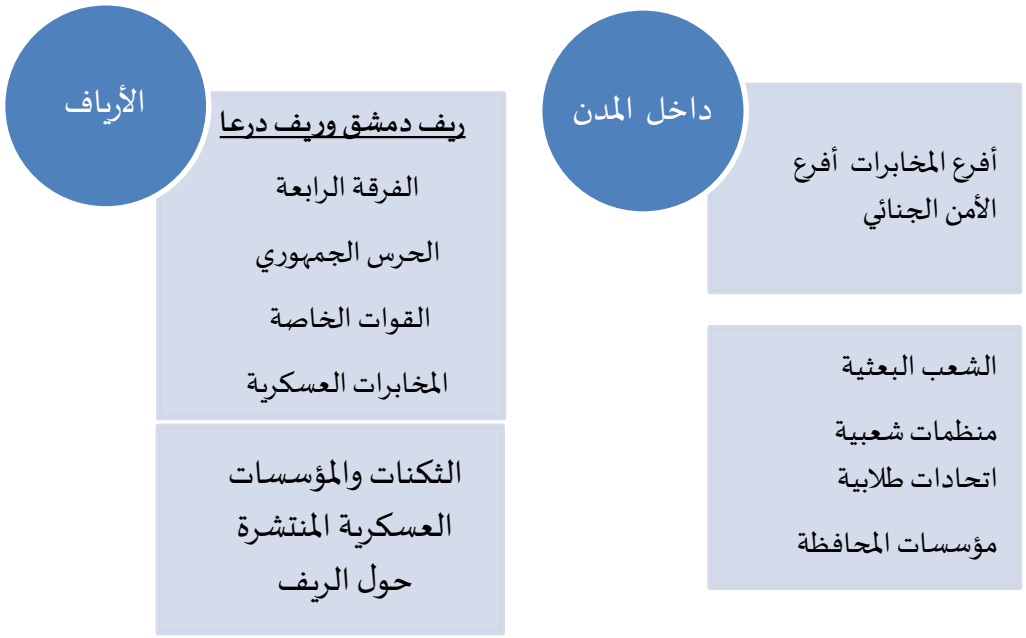

وفيما يلي أهم ما تم اتخاذه من أفعال تخدم هدف هذه الاستراتيجية:

1. انطلاقاً من أن التحام المناطق الثائرة واحتلالها لمناطق حيوية بالمدن هو فعل لا يمكن أن يسمح بإتمامه، لذا كان لا بد من تقطيع صلات الربط بين المناطق الثائرة بحواجز أمنية وعسكرية. ولهذا الفعل انعكاسات جمة في التأثير على الآخر وإرهابه.
2. استثمار/الاستفادة من المعلومات والبيانات المتكدسة في خزائن الأجهزة الأمنية. والمتسمة بالشمول والتنوع.
3. سياسة الاعتقال والتعذيب بغرض الترهيب، والتذكير بقسوة العقاب التي يتسم بها النظام.
4. مراعاة رفع فواتير الخسائر من حيث العدد رويداً رويداً.
5. تطهير المناطق الثائرة باعتماد وسائل الهدم والتخريب. وارتكاب مجازر مروعة فيها. والبدء بالحصار الاقتصادي على بعض المناطق الثائرة.
6. الاستعداد للاستعانة ببعض التنظيمات الإرهابية في المنطقة مثل حزب الله وحركة أمل وجيش المهدي وكتائب بدر وجيش القدس الإيراني والحرس الثوري الإيراني. كونهم أكثر خبرة في التعامل القمعي لمثل هذه الأشكال، وهذا الدور المناط بهم شكّل عاملاً محفزاً وأساسياً لدخول العنصر الجهادي فيما بعد.
7. الاستعانة ببعض الخبراء العسكريين والفنيين الروس والإيرانيين، إضافة لطيارين من عدة دول مثل كوريا الشمالية وفنزويلا وأوكرانيا وروسيا والصين والجزائر والسودان وغيرهم من دول الخلفية الشيوعية.
8. تخويف موظفي الدولة من القطاع العام من دعم الثورة السورية من خلال سياسة الطرد أو الاعتقال، وبالنسبة للعسكريين تهديدهم بقتل أهاليهم، وفي حال الانشقاق أو عصيان الأوامر العسكرية يحكم عليه بالإعدام بشكل ميداني.
9. الاستخدام التدريجي للأسلحة بدءاً من البندقية ثم الرشاش ثم الهاون ومن بعدها المدفعية.
10. الابتزاز في القضايا الخدمية كالكهرباء والماء والهاتف والأنترنت.

ج. استراتيجية المواكبة: التغطية السياسية

لا يشكل الرأي العام المحلي محدداً في رسم السياسات العامة في سورية ولا تأثير له في دوائر صنع القرار السياسي، بل يستخدم هذا الرأي لدعم أي قرار، إلا أن ما أفرزته الثورة في البدايات من معطيات ومتطلبات تكتسب صفات الأحقية والضرورية جعل صناع القرار يأخذونه بالحسبان، وكان لابد من خطاب سياسي وأدبيات سياسية تصدر من جهات حكومية وجهات تحسب نفسها بالصف المعارض، والحالة هنا ومنذ بدء الثورة قائمة على العلاقة التالية:

الفعل العسكري والأمني أولاً يليه الأفعال السياسية والإعلامية والإدارية التي تغطي وتبرر هذا الفعل

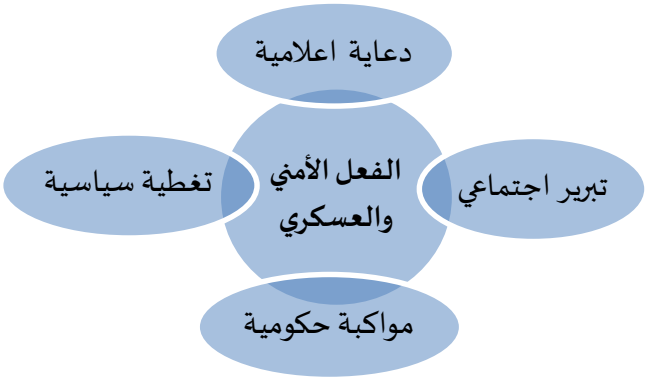

كما أن الفضاء العام للتوصيفات والتحليلات السياسية أيضاً يجب أن يكون قائماً على العلاقة التالية:

الفعل السياسي يستند إلى ثلاثة عناصر وهي: العدو المصطنع (الإرهاب) وهوية الممانعة والتآمر.

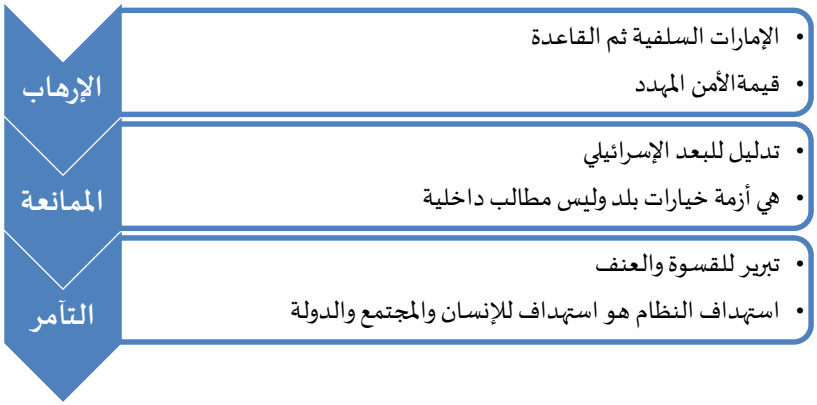

وانطلاقاً من ذلك بدت التكتيكات السياسية والتي يمكن ذكر أهمها:

- تفعيل المهمة الأساسية للنخبة الدينية في المؤسسات الدينية الرسمية والمتمثلة بالدفاع عن النظام وبمحاججة فقهية، وذلك لإحداث أثرين مهمين، الأول كسب تعاطف الفئات (الصامتة) والثاني جر الآخر إلى فخ الطائفية وهو المراد.
- الإغراءات المناصبية والمالية للموالين. وانتهاج سياسة دعم بعض رموز المجتمع السوري من الفنانين والرياضيين والإعلاميين وغيرهم على أساس أنهم يدعمون النظام.
- ربط ما يقوم به الجيش والأمن من أفعال تخريبية بجهات إرهابية وذلك لخلق توازن في الطرح والجدال
- التركيز بشدة على فكرة حماية الأقليات التي تلاقي رواجاً في الضمير الدولي، وأن الدولة (النظام) تقاتل لتحافظ على تناغم النسيج السوري، والعمل على تسويق هذه الفكرة وعبر كل الأدوات، منطلقين في هذا من نوع المتظاهرين الواحد.

- استقطاب بعض المعارضين ذوي النزاعات القومية اليسارية دون بعض آخر لإحداث خلل داخل المعارضة، وتقسيم المعارضة إلى: شريفة داخلية، وعميلة خارجية.
- تبني موقف واحد فقط، هو الالتحام والانصهار مع رؤية النظام -الوطنية -وماعدا ذلك فهو خيانة للوطن.

2. الإطار الخارجي، كسب الوقت

استكمالاً للاستراتيجيات السابقة يجب مراعاة لإتاحة الفرص أمام الحل السياسي(الحوار) والوساطات المجتمعية والدولية وبهدف وحيد كسب الوقت لتحسين الأوضاع العسكرية.

جهد النظام لإفراغ الحراك الثوري من محتواه، وتصدير الرؤية السطحية عنه محلياً وعربياً وعالمياً واختزل الكلية الثورية بمطالب معيشية واقتصادية، رافعاً شعاراته . التسويقية . كبديل عن تلك المطالب داعياً للحوار الوطني تحت -سقف الوطن -وتقوم هذه الاستراتيجية على ثلاثة مسارات:

- الإبطاء في دراسة المناخ.
- تسويق القبول والولوج بالعمل.
- إعلان الفشل لعدم وطنية الطرف الآخر.

ونظراً لأن الحدث السوري جاء بعد عدة أحداث مشابهة في الوطن العربي فقد أعطي منذ بدايته اهتماماً دولياً، والموقع الجيوسياسي لسورية ولتداخل المصالح الدولية في منطقة الشرق الأوسط والتي تفنن وببراعة النظام السوري على المحافظة على توازن المصالح في هذه المنطقة ولأسباب كثيرة، أصبح معه الملف والحدث السوري ذا بعدين: داخلي قابل للتطور والانزياح، وبعد خارجي يجعل الحل المتوافق صعب الحدوث. وانطلاقاً مما سبق رسم النظام في هذا الصدد استراتيجية كسب الوقت وفق ما يلي:

وبشكل عام اعتمد النظام السوري على سياسة كسب الوقت في التعامل مع أي مبادرة بغض النظر عن جهة طرحها داخلية كانت أم خارجية، فردية أم جماعية، رسمية أم من فعاليات مجتمع مدني ... إلخ، ويبين المخطط التالي الآلية التنفيذية لمراحل التعامل مع المبادرة:

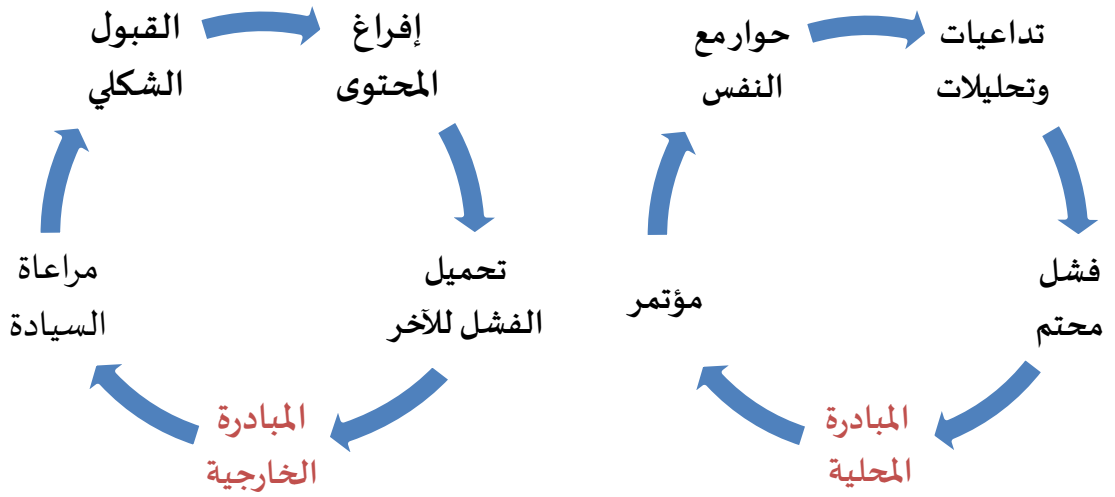

ولمعرفة الآلية التي يوظفها النظام السوري للتعامل مع جميع الرؤى السياسية المطروحة لحل الأزمة يتوجب علينا تشبيك ثلاثة أمور، أولها: ماهية النظام وضرورة تفكيك بنيته التي شكلت بمجموعها استمراراً لبقائه، وثانيها: قابليته للإصلاح والتغيير، وثالثها: محددات تعامله مع المبادرات السياسية المطروحة لحل "الأزمة السورية."

ينطلق اتخاذ القرار السياسي بشأن المبادرات السياسية من محددات داخلية وخارجية ودبلوماسية تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والعسكرية ومدى التقدم الميداني أو تراجعه أو عدمه، بالإضافة إلى اعتبارات تخص الفئة الموالية للنظام، فنظام الأسد يتوجب عليه دائماً –في حال موافقته أو عدمها -التركيز على فكرة الحرب الكونية والمؤامرة التي تستهدف عناصر الدولة السورية، مستغلاً الشعور القومي لدى مواليه والعداء لإسرائيل ودول "الإمبريالية الجديدة" على حد وصفه، ويركز على أنه يواجه التطرف وخطره على الأقليات. ورغم ذلك سيبقى ملتزماً بإتاحة الفرص للحلول، كما ينطلق من مكونات اعتقادية تتمثل في تعامل النخبة السياسية في القصر الجمهوري مع الحراك الثوري، والتي تزداد تطرفاً وعنفاً مع استمرار الضغط الدولي والعقوبات الاقتصادية.

<u>تتمثل المحددات الخارجية في ثلاثية (صراع-تلاقي-وحدة) المصالح الإقليمية والدولية</u>.

يراعي صناع القرار في النظام السوري معادلات المصالح الإقليمية والدولية.

- فهي على صعيد وحدة المصالح؛ يجب أن تبقى ضمن سياق مشترك (الرؤية-الخيارات) مع مصالح حلفاء النظام مثل روسيا وإيران، فهي تضمن بذلك لصانع القرار خدمة المصالح الحيوية الروسية سواء في الجيوبولتيك الإقليمي أو في عملية تصحيح العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، أو الصفقات التجارية والعسكرية، التي لا يستطيع أي حكم بديل توفير هذه الضمانات لبقاء المصالح واستثمارها. كما تضمن الاستمرار في التأكيد على عدة مصالح إيرانية أهمها:

1. نظام الأسد حليف استراتيجي تاريخي، الأكثر ثباتاً في الشرق الأوسط على مدى أكثر من ثلاثة عقود، قدم عدة خدمات جلية للنظام الإيراني بدءاً من الحرب الإيرانية العراقية، وشق الصف في الجامعة العربية، وصولاً إلى إيصال الحرس الثوري إلى قلب لبنان وتعزيز موقفها هناك عبر دعم حزب الله.

2. تعامل النظام مع التحركات الاجتماعية والثورية الشعبية السورية ستفشل مخططات المعارضة الإيرانية المترقبة للأحداث السورية كالحركة الخضراء مثلاً.
3. بقاء الأسد هو استمرار للمشروع الإقليمي الإيراني المكلف سياسياً ومالياً وأيديولوجياً وطائفياً في المنطقة بأكملها، وفقدان نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة في بنية المشروع الإيراني في المنطقة.

- أما على صعيد صراع المصالح؛ فيجب دائماً التركيز والتذكير والانتباه من المصالح التي تشكل حالةً تفكيكية لبنية النظام – مما سينعكس سلباً على مصالح الحلفاء -كالمصالح التركية وبعض دول الخليج والمصالح الأيديولوجية الغربية. وفي هذا الصدد يعتمد الأسد ثوابت عدة:

1. إظهار النظام التركي كحلقة امتداد لفكر عثماني أكثر تطرفاً، وتحويل حسابات الربح التركية إزاء الربيع العربي إلى خسارة عبر التلويح بالفوضى وتغير التوازنات وخلط الأوراق.
2. المال العربي عامةً والخليجي خاصةً هو مال في خدمة قوى الإسلام السياسي العسكري الفاعلة في المنطقة.
3. إن القيم الإنسانية والحضارية التي تنادي بها الدول الغربية ما هي إلا وسيلة دعائية مكشوفة تستهدف الدور الوظيفي للنظام المتمثل بمقاومة مشاريعهم الاستغلالية في المنطقة.

- تدرك القيادة السورية بأنها تلتقي مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل في كثير من المصالح، وعليه ترسم سياساتها وقراراتها مؤكدةً على مخاوف الإدارة الأمريكية من صعود تيارات الإسلام السياسي، وأنه ليس من مصلحة الغرب الدخول في حرب ضد سوريا لأسباب تتعلق بالتكلفة ومصادر الطاقة، **وأن أمن إسرائيل من أمن النظام السياسي في سوريا**.

كما أن هناك عدة محددات خارجية نذكر منها: المتغيرات الإقليمية والدولية المرافقة للأحداث. وصعود قوى وأنظمة سياسية في دول الربيع العربي مترافقٌ معها حالة من الانقسام الداخلي والفوضى بتلك البلدان. والوضع الجيوسياسي السوري وتأثيره على الحسابات السياسية والعسكرية والأمنية لدول الجوار.

<u>أما المحددات الدبلوماسية</u> فقد اعتمد النظام على دوائره الدبلوماسية في إلغاء مفاعيل وفاعلية الضغوط وبما يؤمن له كسب المزيد من الوقت ليتسنى له تغيير معادلات الصراع لصالحه معتمداً على عدة عوامل وخبرة النظام السياسية التفاوضية. بالإضافة إلى اعتماده على فعالية حلفائه في المحافل الدولية.

إن أي إصلاح ولو كان جزئياً "بالمعنى الثوري" هو إنهاء للنظام وكل آلياته وهذا ما يجعله يعتمد مبدأ المراوغة والالتفاف والتغيير الصوري فقط، لأنه يدرك أن الإصلاح المطلوب هو نسف لحكمه. لذا فإن أي حل سياسي وحتى ضمن رعاية دولية سيكون لنظام الأسد دور كسب الوقت من خلاله ريثما يتم إقصاءه كلياً.

القسم الخامس: أرقام وإحصائيات: إثباتات فاضحة

للأرقام والبيانات قراءات عدة ترفد المهتمين بالشأن السوري بتوصيف دقيق يمكن البناء عليه في الاستدلال والإثبات وإدراك حجم الخسائر، والتي تنعكس على الحال السياسي والإنساني والاجتماعي وحتى الديمغرافي.

لقد دأبت معظم مراكز التوثيق المحلية والدولية على إصدار بيانات وإحصاءات في هذا المجال والتي تبين حجم الكوارث في المشهد السوري وعلى كل الصعد، إلا أن التأثير السياسي لهذه التوثيقات لم ينعكس على قرار الساسة الفاعلين في الملف السوري واستخدم فقط للدعاية والمتاجرة المكشوفة لحقوق الإنسان.

وفي خلال الستة أشهر ونيف الأولى من عمر الثورة والتي اتسمت بالممارسة السلمية وباعتراف الجميع، تحيلنا الأرقام إلى حقيقة واحدة (يتم تناسيها اليوم) وهي: **النظام سيدمر أي فعل ثوري مهما كانت أدواته وأن العنف سبيله الوحيد وخياره الوحيد للخروج من الأزمة والحفاظ على سلطانه الأبدي.**

وسأكتفي بذكر ثلاثة بيانات وفق خط زمني واحد ينطلق من شهر آذار وينتهي بشهر أيلول من عام 2011. تاركاً للأرقام حرية الإفصاح عن واقع لابد أن يكون محدداً للرؤية والهدف.[4]

أولاً: معدلات القتل

- على مستوى المحافظات الأربع الأوائل بالتحرك الثوري

1. عدد الشهداء المدنيين شهرياً في كل محافظة

الشهر/ المحافظة	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	المجموع
درعا	55	153	157	10	317	266	23	981
دمشق وريفها	71	453	413	317	381	653	51	2339
حمص	0	98	145	64	63	144	202	716
حماه	1	21	19	90	141	106	91	469
الوسطي	31.75	181.25	183.5	120.25	225.5	292.25	91.75	

4- تم استخلاص هذه الأرقام من موقع المركز السوري للبحوث والإحصاء:

http://csr-sy.org/index.php?id=475&sons=redirect&l=2&

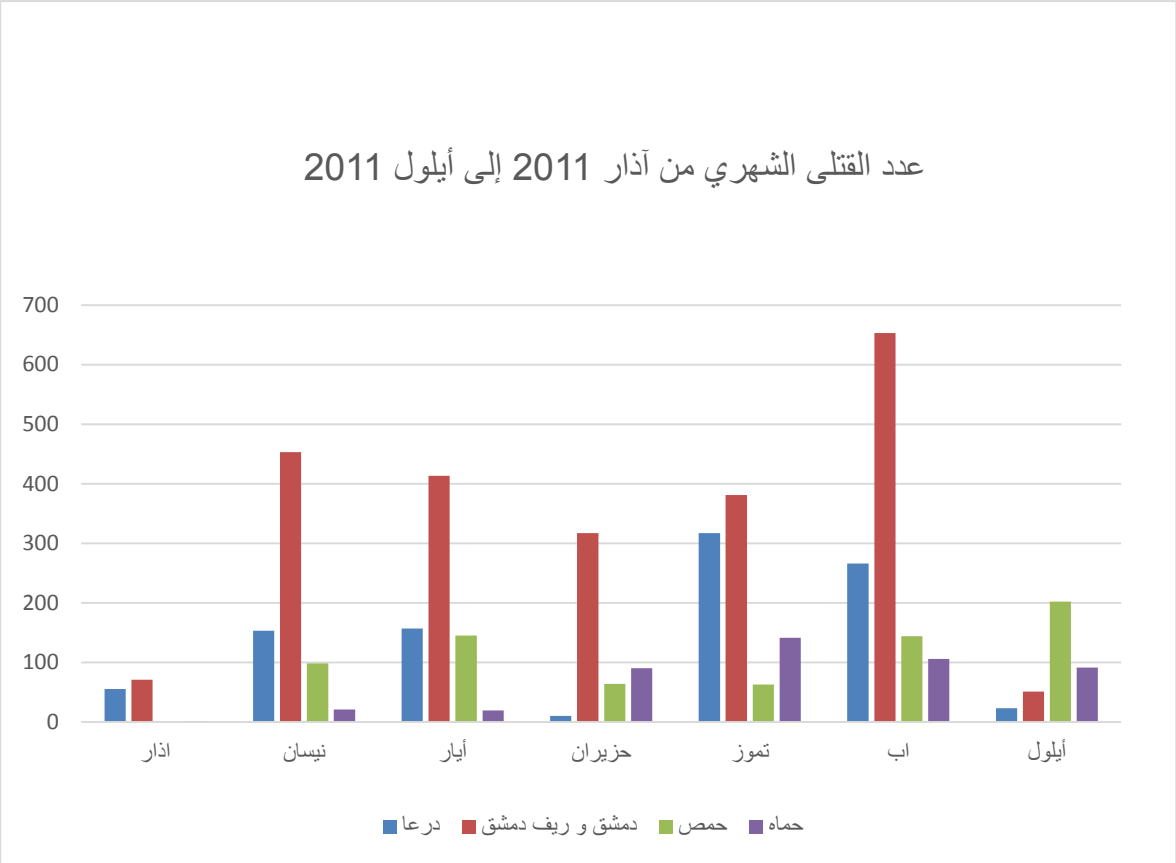

2. معدل القتل الشهري لكل محافظة على حده

المحافظة والشهر	حماه	حمص	دمشق وريفها	درعا
آذار	1	0	71	**55**
نيسان	21	98	453	**153**
أيار	19	145	413	**157**
حزيران	90	64	317	**10**
تموز	141	63	318	**317**
آب	106	144	653	**266**
أيلول	91	202	51	**23**
الوسطي	**67.00**	**102.29**	**334.14**	**140.14**

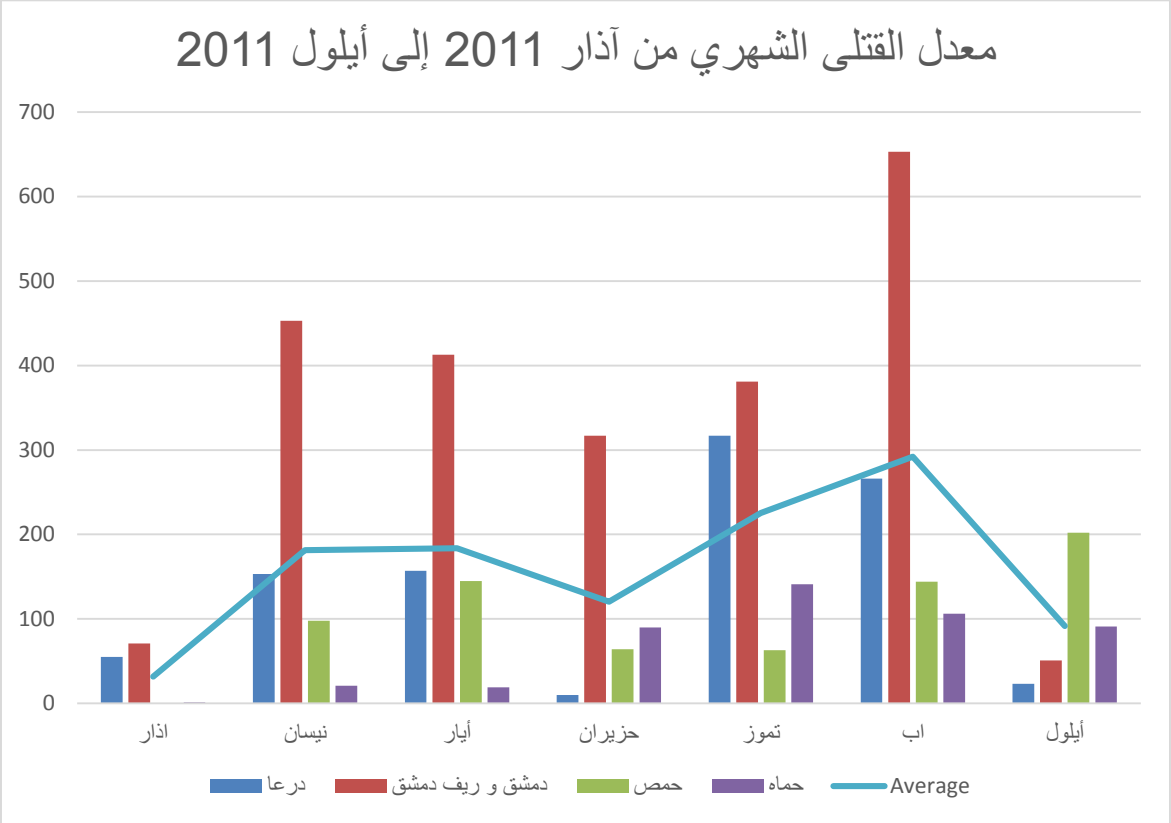

ثانياً: عدد الشهداء المدنيين والمعتقلين المدنيين لكل محافظات سورية

المحافظة	حلب	القنيطرة	الحسكة	ادلب	الرقة	دير الزور	طرطوس	اللاذقية	حماه	حمص	السويداء	درعا	دمشق وريفها
الشهداء المدنيين	327	1	10	321	6	57	18	229	469	716	5	981	2339
المعتقلين المدنيين	308	1	147	181	190	126	338	225	339	806	58	977	5551

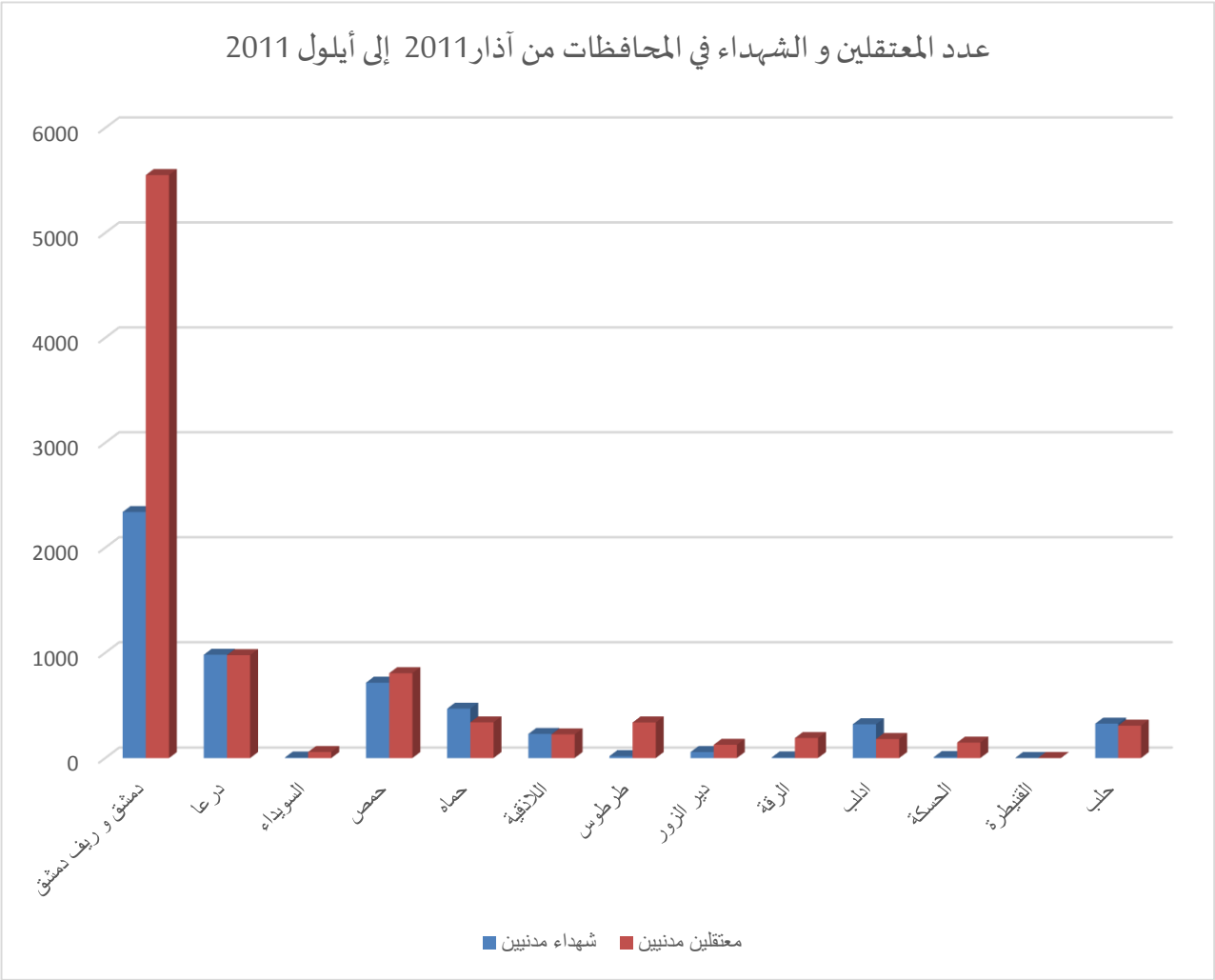

ثالثاً: عدد الشهداء المدنيين والقتلى العسكري في كل المحافظات والنسب المئوية

الضحايا	حلب	القنيطر	الحسكة	ادلب	الرقة	دير	طرطوس	اللاذقية	حماه	حمص	السويدا	درعا	دمشق وريفها	النسبة المئوية
مدني	327	1	10	321	6	57	18	229	469	716	5	981	2339	%95.55
عسكري	9	1	1	20	0	1	5	2	6	55	4	39	112	%4.45

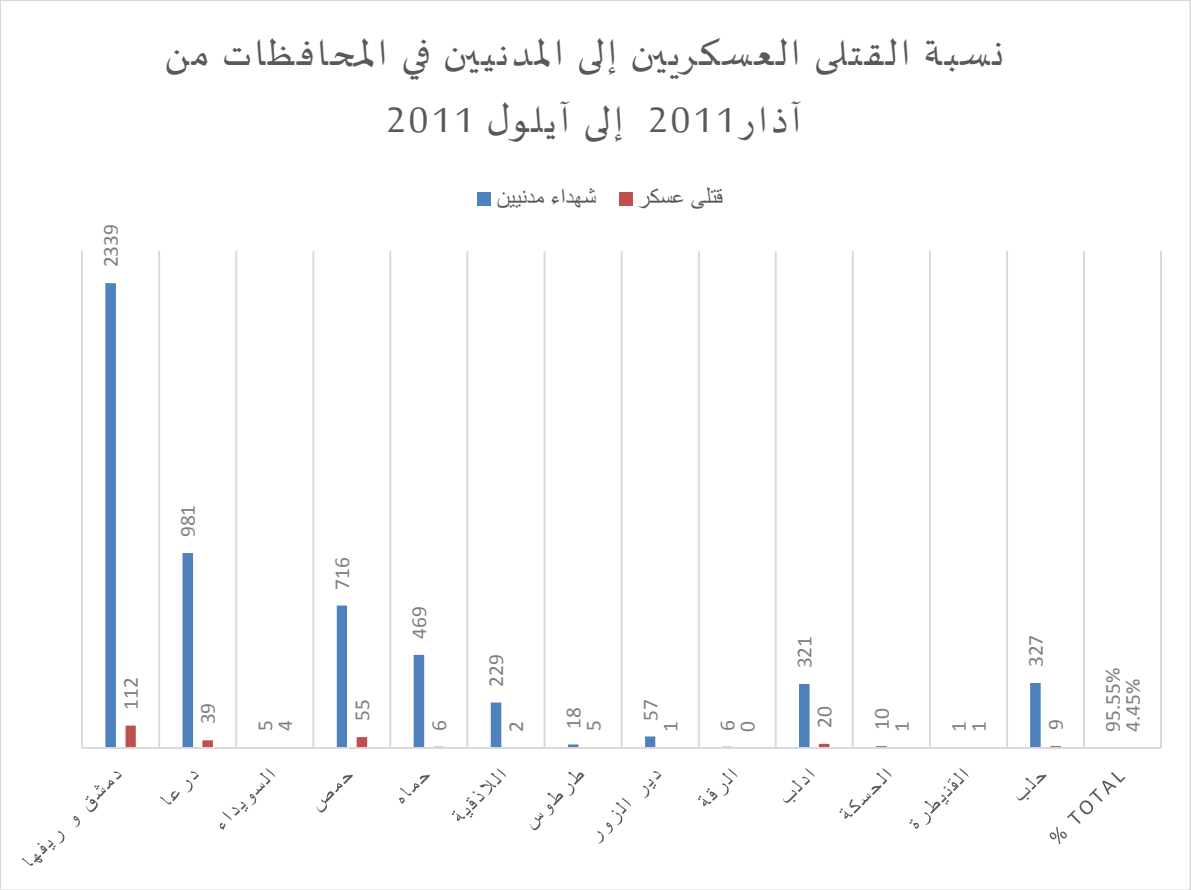
نسبة القتلى العسكريين إلى المدنيين في المحافظات من آذار2011 إلى آيلول 2011
شهداء مدنيين
قتلى عسكر
2339
112
981
39
5
4
716
55
469
6
229
2
18
5
57
1
6
0
321
20
10
1
1
1
327
9
95.55%
4.45%
دمشق و ريفها
درعا
السويداء
حمص
حماه
اللاذقية
طرطوس
دير الزور
الرقة
ادلب
الحسكة
القنيطرة
حلب
% TOTAL

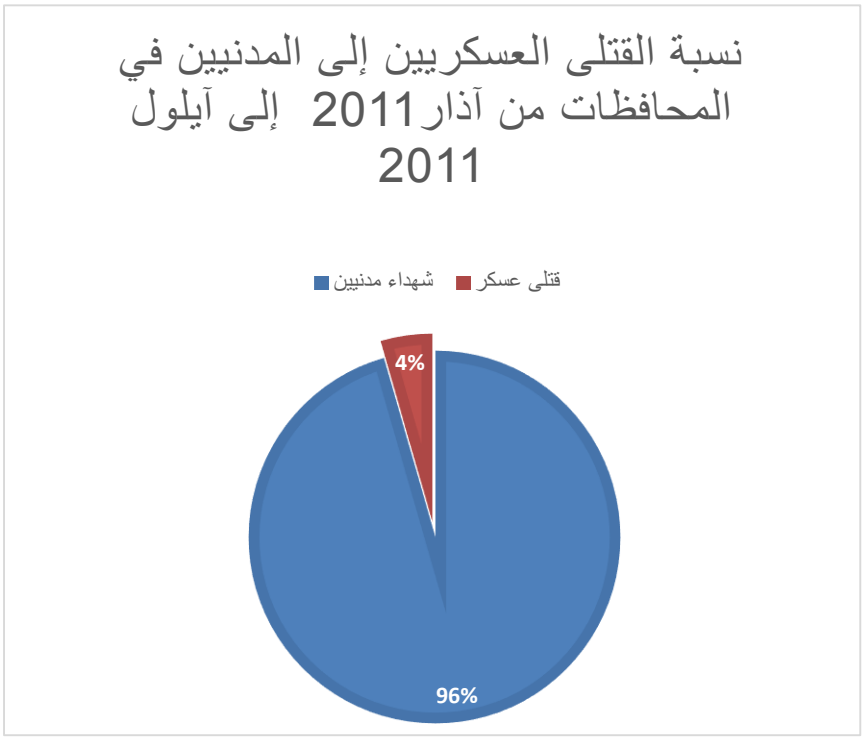
نسبة القتلى العسكريين إلى المدنيين في المحافظات من آذار2011 إلى آيلول 2011
شهداء مدنيين
قتلى عسكر
4%
96%

ملحق رقم 1 جدول يبين أسماء الجُمَع [5]

الرقم	تاريخ الجمعة	اسم الجمعة	أهم ما حدث خلال الأسبوع
1	2011 /3/ 18	الكرامة	مظاهرة في الجامع الأموي بدمشق وأخرى في جامع خالد بن الوليد بحمص وفي بانياس وعدة مظاهرات بدرعا + 4 شهداء
2	2011 /3/ 25	العزة	الأربعاء الدامي الذي وقع فيه 21 شهيداً على أيدي قوات الأمن، استمرار المظاهرات في كامل درعا وتصدرت الصنمين الاهتمام الأكبر، انتشار المظاهرات خارج درعا ودمشق، مظاهرة باللاذقية مع انتشار للجيش، مظاهرة حلب، حماه، الحسكة، خطاب للرئيس تلاه مظاهرات منددة بالخطاب بدرعا وريف دمشق وحماه واللاذقية التي سقط فيها أكثر من 25 شهيداً
3	2011/4/ 1	الشهداء	مظاهرات في (درعا وقراها، ضواحي دمشق وريفها، مظاهرة جامع النوري بحمص، وفي اللاذقية وبانياس، وقامشلي والحسكة وعامودا)، تشييع شهداء في درعا ودوما والمعضمية وبانياس، اعتصامان في اللاذقية وبانياس، إضراب عام في درعا، إجراءات حكومية (زيادة رواتب، حكومة جديدة، السماح بالنقاب للمعلمات بالمدارس، منح الجنسية لعشرات الآلاف من الكرد)
4	2011 /4/8	الصمود	مظاهرات في معظم المناطق السورية: كامل درعا، دمشق وضواحيها وريفها، حمص حماه دير الزور البوكمال القامشلي عامودا الدرباسية المالكية وراس العين، اللاذقية وطرطوس، بانياس، دخول الدبابات الجزء الشمالي من المعضمية، مظاهرة في كلية العلوم بدمشق وكلية الآداب بجامعة حلب، انسحاب الأمن من بانياس ودخول الجيش عوضاً عنه
5	2011 /4/ 15	الإصرار	رفعت كافة المظاهرات شعار إسقاط النظام، تصدي الأمن للآلاف القادمين من الريف الدمشقي للاعتصام في ساحة العباسيين، مظاهرات أحد الجلاء، خطاب للرئيس أمام الحكومة الجديدة ورفع قانون الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة، وقانون للتظاهر، والإعلام السوري الرسمي يقول: عصابات إرهابية سلفية مندسة مسلحة تثير الفوضى في البلاد وتسعى لإقامة نظام إسلامي، مظاهرة في مجدل شمس بالجولان المحتل، اعتصام ضم الآلاف في ساحة الساعة في حمص فضته قوات الأمن بإطلاق النار بعد منتصف الليل نتج عنه وقوع 280 شهيداً.
6	2011 /4/ 22	العظيمة	أكبر المظاهرات وانتشرت في دمشق وريفها وحمص وفي ساحة العاصي (لأول مرة) بحماه واللاذقية وجبلة ودرعا وبانياس والحسكة والقامشلي وإدلب وسقط في يوم الجمعة لوحده أكثر من 120 شهيداً، هجوم بالمدرعات والمدفعية والدبابات على درعا مع حملات دهم وتفتيش أوقعت 25 شهيداً ترافق مع قطع للكهرباء والماء والاتصالات بالكامل عن المدينة وبدء حصار درعا، مجزرة مدينة جبلة (4/24) التي أسفرت عن 13 شهيداً.
7	2011 /4/ 29	الغضب	استمرار للمظاهرات الحاشدة، مظاهرات أسبوع كسر الحصار عن درعا، مظاهرات حاشدة في بانياس تلاها حصار بانياس وبدء عمليات عسكرية للجيش السوري فيها، مظاهرة حاشدة في المدينة الجامعية بحلب، قوات الأمن تقتل حوالي 40 شخصاً في تلكلخ وفرار 4 آلاف إلى لبنان (النزوح الأول) حصار حمص بعشرات الدبابات، مظاهرة نسائية في دمشق الصالحية
8	2011 /5/ 6	التحدي	خروج مظاهرات كبيرة وفي كل المحافظات رغم الحصار، مقتل 3 نساء في بانياس في قرية المرقب، استمرار العمليات العسكرية في طفس وحمص وبانياس. حصار حماه
9	2011 /5/ 13	الحرائر	انتشار الحواجز العسكرية التابعة للجيش والمخابرات في جميع أنحاء البلاد واستمرار الاحتجاجات والمظاهرات وبنفس الوتيرة، حصار تلكلخ، إضرابٌ عامٌّ لم يكن أثره ملحوظاً في المدن الكبرى

5- تم استخلاص أهم الأحداث من الروابط التالية:

http://shamquake.wordpress.com/

http://syrianrevolution.org/

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A_%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%85%D9%86%D8%B0_2011

10	2011 /5/ 20	آزادي	استمرار للمظاهرات وتنديد بموقف نصر الله الداعم للأسد، تجاوز عدد الشهداء الإجمالي 1100، تصفية بعض الجنود والضباط الذين يرفضون الأوامر بقتل المتظاهرين، مظاهرة كبيرة في حلب، مقتل الطفل حمزة الخطيب، مجزرة الحولة.
11	2011 /5/ 27	حماة الديار	استمرار للمظاهرات، عفو رئاسي، هجوم للشبيحة على مظاهرات في اللاذقية في (قيبنص، الصليبة، السكنتوري) تسليم جثة حمزة الخطيب لذويه، مظاهرة الرمل الفلسطيني في اللاذقية، مظاهرة حرائر في دوما، ظاهرة التكبيرات من المنازل. تطويق الرستن وتلبيسة وسقوط الطفلة هاجر الخطيب شهيدة،
12	2011/6/ 3	أطفال الحرية	وتصدرت حماة المشهد بخروج حوالي 60 ألف متظاهر، وارتكاب الأمن مجزرة بالمدينة راح ضحيتها 70 شهيداً، ثم حداد 3 أيام، مؤتمر أنطاليا، استخدام الطائرات في جسر الشغور وأكثر من 40 قتيلاً، انشقاق المقدم حسين هرموش، منشقون عن الجيش يتصدون لرجال الأمن في جسر الشغور ويقتلون 120 شخصاً منهم.
13	2011/6/ 10	العشائر	عدد نقاط التظاهر 202، مواصلة حصار جسر الشغور ونزوح 2000 شخص إلى تركيا، قصف معرة النعمان بالمروحيات، انشقاقات كبيرة أثناء العملية العسكرية على جسر الشغور، اقتحام البوكمال ودير الزور وحماة عسكرياً وفي يوم واحد، إعلان رامي مخلوف بأنه سيتحول إلى الأعمال الخيرية.
14	2011/6/17	صالح العلي	عدد نقاط التظاهر 203، عمليات للجيش في إدلب، سقوط أول شهيد بمدينة حلب، خطاب الرئيس الذي وصف به المتظاهرين بالجراثيم وخروج مظاهرات منددة بالخطاب في درعا وحلب وحماة وضواحي دمشق ودير الزور وحمص واللاذقية رافعين شعار لا حوار مع القتلة، مداهمة الأمن للحرم الجامعي في حلب، وحدوث إضرابات في بعض السجون شمال سورية للسجناء السياسيين.
15	2011 /6/ 24	سقوط الشرعية	عدد النقاط التظاهر 200 نقطة، حماة 200 ألف متظاهر في حماة، عدد اللاجئين يتجاوز 11 ألف شخص، حملات للجيش على الكسوة والقصير. استمرار العمليات العسكرية في إدلب ودخول حوالي 60 دبابة ومدرعة في كفر نبل وكنصفرة، بركان حلب ومظاهرات في سيف الدولة والمشارقة وصلاح الدين والإذاعة والجميلية وباب النصر وباب الحديد والسليمانية والميريديان وساحة الجامعة واعتصام في كلية الاقتصاد.
16	2011 /7/ 1	ارحل	عدد نقاط التظاهر 268، نصف مليون متظاهر في ساحة الشهداء بحماة، وحوالي 200 ألف في دير الزور، قصف البارة بالدبابات وتحويلها لقاعدة عسكرية للجيش، إقالة محافظ حماة، تعرض مدينة حماة لحملة أمنية عسكرية هائلة مع اعتقالات طالت المئات ووقوع قتلى ورمي جثث في نهر العاصي، بدء الحملة العسكرية على كقرومه قوامها 100 آلية عسكرية، مظاهرة ليلية في الحجر الأسود، اقتحام الجيش لعدة قرى في جبل الزاوية. انشقاقات في ريف إدلب، إضراب عام تضامناً مع المدن المحاصرة. دخول الجيش لمدينة الضمير
17	2011 /7/ 8	لا للحوار	عدد نقاط التظاهر 257، دخول السفير الأمريكي والفرنسي إلى حماة أثناء المظاهرة النصف مليونيه، استمرار حماة تحت الحصار، تعرض حي باب السباع لحملة عسكرية عنيفة، اختتام اللقاء التشاوري للحوار الوطني الذي دعت إليه الحكومة، بداية مؤتمر علماء المسلمين لنصرة الشعب السوري، أربعاء التكبير، مظاهرة المثقفين والفنانين السوريين في دمشق
18	2011 /7/ 15	أسرى الحرية	عدد نقاط التظاهر 291، انشقاق4 طواقم مدرعات وحوالي 100 فرد من المخابرات الجوية أثناء عملية اقتحام وحصار البوكمال، حصار قطنا والزبداني، استمرار الحملة الأمنية والعسكرية على حمص، سحب السفير القطري من سورية وإغلاق السفارة. تشييع لقتلى حمص خرج فيه أكثر من 80 ألفاً، قصف حي باب سباع والقصور والمريجة والعدوية والفاخورة. تلاه إضراب عام، محاصرة الأمن حوالي 70 محامياً معتصماً في نقابة الفنانين بالسويداء
19	2011 /7/ 22	أحفاد خالد	خروج 1,2 مليون متظاهر في دير الزور وحماة، هاجم الأمن متظاهري القامشلي، انفجارات داخل مباني الكلية الحربية في حمص، استمرار الحملة العسكرية على حمص وبدء عصيان مدني، استمرار القصف المدفعي على حي الخالدية وبابا عمرو، اقتحام قريتي سرجة والوريحة بجبل الزاوية، خروج قطار يقل 400 راكب عن مساره بجوار مدينة حمص واتهام السلطات للمجموعات المخربة بفعل هذه الجريمة، إقالة محافظ دير الزور، اعتصام 300 محامٍ في القصر العدلي، حملة عسكرية على كناكر، انتشار مدرعات في حي برزة. انشقاقات عسكرية في مضايا والزبداني وخان شيخون أثناء اجتياحها من قبل الجيش، اقتحام الحويقة بدير الزور، انشقاق قسم كبير من الكتيبة السابعة في لواء 137 مدرعات.

20	2011 /7/ 29	صمتكم يقتلنا	عدد نقاط التظاهر 238، أكبرها في حماة ودير الزور، اعتصام في ساحة قنيص باللاذقية، قصف حي الجورة بدير الزور، 100 شهيد في حماة في يوم 31/ تموز، مجزرة سجن حماة، دخول الدبابات إلى حماة ودير الزور، حرمان أهالي حماة من صلاة يوم الجمعة.
21	2011 /8/ 5	الله معنا	عدد نقاط التظاهر 242، عدد شهداء الحملة الأمنية الأخيرة في حماة أكثر 300، قتل أكثر من 65 خلال قصف الدبابات لحيي الجورة والحويقة بدير الزور، حصار زملكا وعربين وحمورية وسقبا، اقتحام الجيش لبلدات حلفايا وطيبة الإمام وصوران وعقرب بحماة وبنش وسرمين وسراقب بإدلب.
22	2011 /8/ 12	لن نركع	عدد نقاط التظاهر 220، حصار اللاذقية ومدينة القصير، اقتحام سقبا وحمورية، قصف حي الرمل الجنوبي باللاذقية، قصف مدينة احسم في إدلب تشكيل الهيئة العامة للثورة السورية الذي يضم 57 تنسيقية وجهة إعلامية دعوات دولية هائلة تدعو الأسد للتنحي.
23	2011 /8/ 19	بشائر النصر	عدد نقاط التظاهر 237، إعلان المعارضة تشكيل مجلس وطني، دعوات غربية لتنحي الأسد، اقتحام اللاذقية، إيفاد بعثة إنسانية من الأمم المتحدة، قصف باب سباع وحي الخضر بحمص، محاولة اقتحام القصير، مداهمات واسعة النطاق في ركن الدين بدمشق
24	2011 /8/ 26	الصبر والثبات	عدد نقاط التظاهر 241، اقتحام مارع من قبل الأمن والشبيحة، اقتحام مسجد الرفاعي بكفرسوسة، مظاهرات مكثفة في حمص، اجتياح بالدبابات للبوكمال، استمرار العمليات العسكرية في اللاذقية وحماة ودرعا ودير الزور وبعض مناطق ريف دمشق